

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨١٧٦**

الأربعاء، ٧ شباط/فبراير ٢٠١٨ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنتزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد ما تساوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانو– بوتشويه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2018/76)

1803498 (A)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2018/76)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أرحب باسم المجلس، بمعالي إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وينضم السيد تانين إلى هذه الجلسة عن طريق الفيديو من بريشتينا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فلورا تشيتاكو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/76، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد تانين.

السيد تانين (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ جميع الدول الأعضاء الجديدة التي انضمت إلى مجلس الأمن في عام ٢٠١٨. وأود على وجه الخصوص، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، والكويت بوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. سأطلع اليوم المجلس على التطورات الجديدة، وبعضها موثق توثيقا جيدا في تقرير الأمين العام المعروض على المجلس (S/2018/76)، مع التركيز على الحقائق الرئيسية التي هيمنت على الفترة المشمولة بالتقرير والأيام التالية لها.

أطلقت أمس استراتيجية توسيع نطاق عضوية الاتحاد الأوروبي الجديدة لغرب البلقان. إنها أكثر الأطر طموحا والأبعد مدى للمشاركة منذ مؤتمر قمة تسالونيكي لعام ٢٠٠٣. تمهد الاستراتيجية الجديدة السبيل لتوسيع نطاق العضوية المرتبط بالإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي وكذلك المصالحة وإيجاد حل دائم للنزاعات. وكانت هناك ردود فعل مختلطة في كوسوفو لكن معظم القادة في بريشتينا أكدوا على أهمية الاستراتيجية الجديدة لتحقيق تطلعات كوسوفو في الاتحاد الأوروبي. وفي الإطار الجديد، من الواضح أن الحوار وتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا يشكلان شرطا أساسيا لتحقيق تطلعات كوسوفو في الاتحاد الأوروبي.

وبالرغم من عدد من الاتصالات الرسمية وغير الرسمية رفيعة المستوى بين القادة من بريشتينا وبلغراد، حقق الحوار لأكثر من عام تقدما جوهريا محدودا على الصعيد الفني. وهناك عدد من الاتفاقات القائمة التي لم يتم تنفيذها بالكامل بعد. من بينها إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية الضروري. ويمكن للعام ٢٠١٨ أن يوفر زخما جديدا لذلك الحوار. وكما أكدت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بنفسها أمس يمكن أن يختتم الحوار بشكل إيجابي بإرادة القادة الكافية وتشجيع المجتمع الدولي.

والمحاولة التي جرت مؤخرا لإلغاء القانون المتعلق بالدوائر المتخصصة من جانب عدد من أعضاء الائتلاف الحاكم في

برلمان كوسوفو أثارت الانتباه وأثارت شواغل خطيرة فيما بين جميع الجهات الفاعلة بشأن التزام كوسوفو بالعدالة والتطبيق النزيه لمبدأ سيادة القانون. إن إنشاء دوائر كوسوفو المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص الذي أقره البرلمان في ٢٠١٥ كان إنجازا رئيسيا لكوسوفو. غير أنه في تناقض مع هذا التقدم، عشية ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أطلق بعض أعضاء برلمان كوسوفو محاولة لإلغاء قانون رئيسي لدعم عمل الدوائر المتخصصة. وأوضح جميع الشركاء الإقليميين والدوليين في كوسوفو تقريبا أن هذه الخطوة، في حال نجاحها، ستؤثر تأثيرا سلبيا على تطلعات كوسوفو وسمعتها. وسحب بعض الزعماء السياسيين تأييدهم لذلك الاقتراح. لكن اقتراح إلغاء القانون لا يزال مدرجا حتى الآن في جدول أعمال البرلمان. وأكد لي رئيس برلمان كوسوفو أن القادة في بريشتينا سيتمسكون بالتزاماتهم الدولية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر أن المحكمة لا تستهدف أي طائفة أو جماعة معينة وإنما المسؤولية الجنائية للأفراد. وذلك معروف جيدا لدى الكثير في كوسوفو الذين يفهمون أن إلغاء الدوائر المتخصصة هو ببساطة ليس خيارا. إن السبيل الوحيد للمضي قدما هو من خلال قبول تحقيق العدالة.

إن عملية قتل أوليفر إيفانوفيتش، السياسي البارز من صرب كوسوفو في وضح النهار، في ١٦ كانون الثاني/يناير قد سببت صدمة في أنحاء كوسوفو وفي جميع أنحاء المنطقة، مما أثار القلق إزاء احتمال حدوث موجة أخرى من الاضطرابات السياسية. وبعد ساعات من وقوع الحادث، أدنت عملية القتل، وقمت بالدعوة إلى العمل الحاسم والسريع والهادف لسلطات التحقيق. وقد اتحد جميع ممثلي المجتمع الدولي في ذلك الرأي. وعلاوة على ذلك، قمت بحث جميع الأطراف على العمل معا لضمان تقديم مرتكبي ذلك العمل الوحشي إلى العدالة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن القادة في بلغراد وبريشتينا قد استجابوا للحدث على وجه السرعة وبطريقة مسؤولة. وبما أن دائرة الشرطة في كوسوفو تضطلع بالتحقيقات، توصلت بريشتينا وبلغراد إلى تفاهم بشأن تبادل المعلومات ودعم العملية. وقد قام الرئيس الصربي ألكسندر فوتشيتش بزيارة إلى كوسوفو بعد وقوع الجريمة بوقت وجيز وأبلغ طوائف صرب كوسوفو في شمال وجنوب كوسوفو أن إحلال السلام أمر بالغ الأهمية. وأود أيضا أن أشدد على الدور البناء للمسؤولين في بريشتينا في تيسير تلك الزيارة.

وفي اجتماعاتي مع القادة في بريشتينا، أوضحوا أنهم يضطلعون بكل ما هو ضروري للعثور على مرتكبي هذه الجريمة ودوافع عملية القتل. وبلغراد تتعاون مع التحقيقات ولكن لا تزال هناك شواغل، من بينها حيال كفاءة عملية تبادل المعلومات. والفشل في تحديد هوية الجناة لن يكون إساءة لتطبيق لأحكام العدالة فحسب، بل سيقوض أيضا الثقة على جميع الجوانب.

في عام ٢٠١٧ شهدت كوسوفو انتخابات برلمانية وانتخابات البلدية وتشكيل حكومة جديدة. ويصبو شعب كوسوفو إلى توقعات كبيرة من حكومته وبرلمانه بالنظر إلى احتياجاته والوعود المقدمة إليه. والحقائق القاسية للحياة اليومية في كوسوفو – أي البطالة وتحديات الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الفساد والجريمة المنظمة – تتطلب من جميع الجهات الفاعلة السياسية التعاون وتجاوز خلافاتها والتوصل إلى وحدة الهدف لصالح الشعب. وسنساعدها في ذلك من خلال كفالة علاقة إيجابية ومثمرة مع المجتمع الدولي وكافة الهيئات المؤسسية في الميدان.

والمثال الجدير بالترحيب هو الجهود الموحدة للأحزاب السياسية لاعتماد أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشيد بالتزام الحكومة بالسعي إلى القضاء على الفقر وتحسين التعليم وتحديد أولويات المساواة بين الجنسين وحماية البيئة وتعزيز مجتمع عادل وسلمي وضمان الرخاء للجميع. وهذه الالتزامات أساسية للتغلب على التحديات التي تواجه كوسوفو.

ولا يزال المجتمع الدولي يساعد مؤسسات كوسوفو في تعزيز العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وقد سنت حكومة

كوسوفو أربعة مشاريع قوانين بشأن أداء النظام القضائي تهدف إلى زيادة كفاءته وتعزيز شفافيته. وأود أن أشير إلى أن التكامل القضائي يمضي قدما، مع عمل محكمة ميتروفيتسا الابتدائية ومكتب الادعاء الابتدائي الجديد لميتروفيتسا كجزء من نظام عدالة موحد في كوسوفو. وتعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يدا بيد مع الكيانات الدولية الأخرى لتمكين التشغيل الكامل للنظام المتكامل ومتابعة مسائل مثل الامتثال الكامل للحقوق اللغوية.

وفي الوقت نفسه، نحيط علما بقرار حكومة كوسوفو بالاعتراف بوضع ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والتحقق منه، بما في ذلك تخصيص معاشات تقاعدية شهرية للناجيات. وبالإضافة إلى ذلك، أقر بتعيين رئيس وزراء كوسوفو، راموش هاراديناي، نائب رئيس اللجنة الحكومية المعنية بالأشخاص المفقودين في كوسوفو.

على الرغم من هذه الخطوات الهامة، لا تزال هناك تحديات كثيرة أمام تعزيز سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان في كوسوفو. إن الجهود المبذولة في هذه المجالات يجب أن تسترشد بأفضل الممارسات الدولية. ومن بين عدد من الانتكاسات التي حدثت في سيادة القانون، استخدام العفو الرئاسي للأفراد الثلاثة المدانين بجريمة قتل ما يسمى بقضية أسرة هاجرا، وكانت مسألة تبعث على القلق الكبير. لا ينبغي للاعتبارات السياسية أو الأبعاد الإثنية أن تقلل من حماية حقوق الإنسان؛ وهذه المحاولات تلقي بظلال قاتمة على الوعود في إقامة مجتمع يرتكز على قواعد.

ساعدت بعثة الأمم المتحدة وشركاؤها في تعزيز دور المرأة والشباب، وكذلك في توطيد الإسهام الأساسي للمساعدة في إحلال السلام والأمن وغرس الثقة في صفوف المجتمعات المحلية. إن حملة الستة عشر يوماً الدولية من النشاط لمناهضة العنف القائم على نوع الجنس عمت جميع أنحاء كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأبرزت الحملة الإجراءات المتخذة على الصعيد الدولي والحكومي، والمجتمع المدني، وهي إجراءات أسهمت في إذكاء الوعي العام بدوافع وعواقب العنف ضد النساء والفتيات. ولا تزال المرأة تواجه تحديات شاقة في السياسة الانتخابية. إذ أنه من بين ٢٠٤ أشخاص مرشحين للانتخابات البلدية في جميع البلديات في كوسوفو، توجد ٨ نساء فقط. ويلزم بذل جهود متضافرة من أجل تحقيق تمثيل أكثر توازنا وتوفير المزيد من تكافؤ الفرص للمرأة.

وبالمثل، لا يزال خطة الشباب والسلام والأمن في كوسوفو مهما. فعلى الرغم من الإحباطات التي يواجهها الشباب في كوسوفو، في ظل الوضع الراهن والتي يمكن تفهمها، فإن تلك الخطة توفر أملا أفضل في الحاضر والمستقبل. وتواصل البعثة إشراك الشباب من جميع أنحاء كوسوفو عن طريق مبادرات مثل جمعية شبابيةالأمم المتحدة في كوسوفو. إنني أستلهم من قوة الشخصية لدى القادة الشباب الذين التقيت بهم، إنهم قادة يتمتعون بالشجاعة للتكاتف عبر الانقسامات المجتمعية لوضع استراتيجية مشتركة ورؤية لنجاح مجتمع متعدد الأعراق.

إذ أن بناء الثقة بين المجتمعات المحلية لا يزال أساسيا بالنسبة للبعثة. ولا يمكن تحقيق السلام المستدام بدون إشراك جميع المؤسسات ومساعدة المجتمع الدولي لبناء جسور الثقة في الأجل الطويل. لقد اضطلعت البعثة بعدد من المبادرات التي تركز على دعم القواعد الشعبية وبناء الثقة والاستفادة من دراية الأمم المتحدة للمساعدة في تحقيق تلك الغاية وهناك العديد من قادة كوسوفو، على جميع المستويات وفي جميع طبقات المجتمع، وهم ملتزمون بتلك الخطة ويدعمونها بهمة.

تمثل هذه اللحظة فرصة للتقدم والمضي قدما بالحوار السياسي. قبل عقد هذه الجلسة للمجلس، أكملت سلسلة من المشاورات مع القادة والمسؤولين في بريشتينا وبلغراد وتيرانا. على الرغم من الاختلافات الكبيرة المعرب عنها، فإنني مقتنع بأن

هؤلاء القادة لديهم أيضا فهم أوسع لطبيعة التحديات التي يجب التغلب عليها باستمرار وعلى قدم المساواة، وليس بالمضي في تأجيل القيام بعمل ما إلى يوم آخر. وأود أن أشدد على أنه على الرغم من جميع الخلافات، لا ينبغي التقليل من إمكانية توفر الثقة وعملية صنع قرار تطلعية.

الرئيس: أشكر السيد تانين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد داتشيتش.

السيد داتشيتش (صربيا) (*تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية*): أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش وممثله الخاص، السيد ظاهر تانين، على تقديمهما للتقرير المعروض علينا (S/2017/911) وتفانيهما ومشاركتهما في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). أود أيضا أن أعرب عن امتناني للرئيس وأعضاء مجلس الأمن على اهتمامهم الواسع بمواصلة النظر في هذه المسألة واستعراضها وتفهمها، وهي مسألة تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لجمهورية صربيا.

قبل هذه الجلسة، أقترح بعض أعضاء مجلس الأمن أنه عند الإدلاء بالبيانات، علينا الالتزام بموضوع الجلسة، وإظهار روح بناءة، والحفاظ على الهدوء وتفادي جميع أعمال الاستفزاز والمواجهة. وكما فعلت في بياني السابق (انظر S/PV.8100)، سأركز على الحالة الراهنة في كوسوفو وميتوهيا والتطورات التي حدثت في الربع السابق، فضلا عن تقرير الأمين العام. وآمل من ممثلة بريشتينا أيضا بالوفاء بتلك التوصيات وألا تفعل، كما فعلت في الماضي، وإعطاء درس في التاريخ عن الحالة في كوسوفو وميتوهيا يعج بالأكاذيب، والاتهامات، والزخارف التي لا أساس لها، والمداومة على تجاهل تقرير الأمين العام والحقائق على أرض الواقع.

إن والحقيقة على أرض الوقع مؤداها أنه تم التوقيع على الاتفاق الأول بشأن المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات، وكان ذلك في وقت مبكر، في آب/أغسطس ٢٠١٣. وينص ذلك الاتفاق على إنشاء جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. وأود أن أذكر الحاضرين باتفاق بروكسل مع هاشم ثاتشي، وكاثرين أشتون، الأخيرة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وكما يعلم أعضاء المجلس جيدا، فإن إنشاء الجماعة مسألة ذات أهمية حاسمة وكبيرة جدا بالنسبة لصربيا، إذ يهدف إلى كفالة وحماية المصالح الحيوية للصرب في كوسوفو وميتوهيا لتحسين حياتهم اليومية.

ما فتئت صربيا لمدة أربع سنوات ونصف السنة، تنتظر بفارغ الصبر من بريشتينا أن تفي بالتزامها ذي الأهمية الأساسية. وفي غضون ذلك، دخل وخرج ٣٠ من الأعضاء غير الدائمين هذا المجلس الموقر، وجميعهم دعوا بريشتينا إلى الوفاء بالتزاماتها. وللأسف، بدلا من المضي قدما في ذلك الالتزام، كل ما يجري حتى الآن اتخاذها خطوات إلى الخلف. وفي هذا التقرير، يقول الأمين العام:

”لم يحرز أي تقدم صوب إنشاء جماعة/رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو... ولم تُطرح أية مؤشرات على سبل إحراز تقدم في خطوات إنشاء الرابطة/الجماعة ومتى سيتم ذلك“. (S/2018/76)، الفقرة ٢١)

تلك حقيقة تتبلور على أرض الواقع.

أود أيضا أن أذكر الأعضاء في هذه المناسبة بأن مشاركة صربيا في الحوار بين بلغراد وبريشتينا كان متفانيا ومسؤولا وأنه، بصرف النظر عن العقبات والتحديات، نهج اتخذته بلدي عن اقتناع راسخ بأنه لا بديل عن هذا النهج إلا ضمن إطار قائم على موقف محايد يمكن أن يسهم في تحقيق السلام والأمن والاستقرار الإقليمي، فضلا عن تهيئة الظروف المفضية إلى تقدم بلدان البلقان الغربية من دون عوائق نحو عضوية الاتحاد الأوروبي.

إن صربيا اقتناعا منها بأن هذا النهج لا بديل عنه وأن جميع المسائل يجب حلها سلميا عن طريق الحوار، فقد أوفت

بالتزاماتها باستمرار وبحسن نية.وأؤكد، مرة أخرى، أن صربيا على استعداد لمواصلة المشاركة في الحوار؛ومع ذلك، من المشكوك فيه أن اتفاقا جديدا سيكون له أي معنى على الإطلاق، حيث انقضت أربع سنوات ونصف السنة بعد التوقيع على اتفاق بروكسل، وما زلنا نفتقر إلى المؤشرات من حيث متى وكيف سيتم تنفيذها لإنشاء المجتمع المحلي.

إن الحقيقة في الميدان مؤداها أن أوليفر إيفانوفيتش، زعيم المبادرة المدنية''الحرية والديمقراطية والعدالة'' قُتل جراء إطلاق الرصاص عليه في كوسوفك ميتروفيتشا في ١٦ كانون الثاني/يناير، وأن اغتياله عرّض للخطر بقدر كبير الأمن في كوسوفو وميتوهيا.نحن نرحب برد الممثل الخاص تانين، الذي أدان العمل الشنيع ودعا إلى تحقيق سريع وحاسم، وتقديم ضمانات لكي تقوم الوكالات الدولية بدعم جميع السلطات ومساعدتها على اعتقال المسؤولين عن الجريمة.

إن مقتل أوليفر إيفانوفيتش عمل إرهابي أحمق ليس فقط في شمال كوسوفو وميتوهيا، بل إنه عمل يهدد أيضا استقرار المنطقة بأسرها.

وقد دعا الزعماء السياسيون الصرب والسلطات الحكومية إلى حالة هادئة ومستقرة في الإقليم. وتم التأكيد على النهج المسؤول لبلدي إزاء الحالة يومي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير عندما زار رئيس صربيا، ألكسندر فوتشيتش، الصرب في شمال ووسط كوسوفو وميتوهيا، ودعاهم إلى الحفاظ على الاستقرار والسلام والهدوء والكرامة، مع التشديد على وجوب حل جميع المشاكل سلميا عن طريق الحوار.

وإدراكا من صربيا لخطورة الحالة، فقد بعثت برسائل إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو للمطالبة بأن تشارك أجهزتها الرسمية في التحقيق في جريمة القتل العمد، مقتنعة بأن مشاركتها ستساعد على إثبات الحقيقة بسرعة وكفاءة. وكرر الرئيس فوتشيتش التأكيد على هذا الطلب في مكالمة هاتفية مع هاشم ثاتشي. وقد رفضت مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو وميتوهيا الطلب، وأصرت على أن تنفرد سلطات التحقيق في كوسوفو بإجراء التحقيقات. غير أنه بعد ثلاثة أسابيع من جريمة القتل، ليس لدينا أي معلومات على الإطلاق عدا التصريحات التي أدلى بها ممثلو بريشتينا والتي تفيد بأن الدافع هو تصفية الحسابات مع عصابات المافيا المحلية، وبأن القتل لم يكن بدوافع عرقية. ولم تُفد هذه التصريحات سوى في التعتيم على عجز بريشتينا عن إجراء تحقيق في هذه الجريمة الشنيعة أو عدم استعدادها لذلك.

وأؤكد مرة أخرى أن تقديم الذين أمروا بارتكاب الجريمة ومرتكبيها إلى العدالة، فضلا عن تحديد دوافع الجريمة، أمر في غاية الأهمية للحفاظ على السلام والثقة بين سكان كوسوفو وميتوهيا. وتثبت هذه الواقعة المأساوية أن الحالة الأمنية العامة في الإقليم بأكمله خطيرة جدا ومتقلبة وحساسة، وأن وجود المجتمع الدولي أمر مطلوب.

ويتمثل الواقع على الأرض أيضا في أن هيكل السلطة والأحزاب السياسية وقادة كوسوفو وميتوهيا حاولوا في نهاية العام الماضي وبداية هذا العام إلغاء القانون المتعلق بالدوائر المتخصصة التي تهدف لإجراء محاكمات في الجرائم التي يُزعم أن جيش تحرير كوسوفو قد ارتكبها. وليست هناك حاجة لأن أؤكد للمجلس قلق صربيا إزاء تلك الحالة، لأن أعضاء المجلس أنفسهم فوجئوا وعبروا عن القلق إزاء هذه التطورات. ويعرب الأمين العام في تقريره عن خيبة أمل عميقة. ويشير إلى أن ذلك يشكل خطوة إلى الوراء في أحد أهم المجالات، ويدعو بريشتينا بقوة إلى إظهار التزامها بالعدالة وسيادة القانون.

وقد ذكر السفير الأمريكي غريغ ديلاوي أن أية مبادرة لتغيير القانون الناظم لعمل الدوائر المتخصصة سيكون لها أثر سلبي عميق على مستقبل كوسوفو في أوروبا وعلى علاقاتها مع الولايات المتحدة. وقالت رئيسة مكتب الاتحاد الأوروبي في

بريشتينا، ناتاليا أبستولوفا، إنها صُدمت بمبادرة برلمان كوسوفو بإلغاء أو إبطال القانون الناظم لعمل الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص بأي شكل من الأشكال. وحذر السفير الألماني كريستيان هيلد من أن القرار المتعلق بقانون إنشاء الدوائر المتخصصة يمكن أن يؤثر على العلاقات بين كوسوفو وأصدقائها في الخارج. وتمثل تلك البيانات دليلا واضحا على أن المجتمع الدولي لا يتشاطر آراء أولئك الذين يقفون وراء المبادرة، وأنه يؤمن بوجوب عدم مرور الجرائم البشعة التي ارتُكبت ضد الصرب والآخرين من غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا والتي أبلغ عنها المقرر الخاص للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ديك مارتي، دون عقاب، وبأنه لا يمكن تبريرها أو التهوين من شأنها.

وإذ نضع في اعتبارنا المسؤولية الأخلاقية تجاه الضحايا وأسرهم، نعتقد أن إثبات المسؤولية الجنائية بطريقة نزيهة وذات مصداقية ومعاقبة المجرمين سيكون لهما تأثير قابل للقياس على مكافحة الإفلات من العقاب، وسيثبتان أن العدالة يمكن تحقيقها لجميع الضحايا. وأود أن أؤكد للمجلس أن صربيا على استعداد لتقديم أدلة تملكها على ارتكاب الجرائم الوحشية، التي لا ينطبق عليها قانون التقادم ويجب ألا تُنسى. وبموجب قوانين صربيا والقانون الدولي، ستواصل صربيا محاكمة الأشخاص الذين توجد أدلة مقنعة ضدهم على أنهم ارتكبوا أفعالا إجرامية من جرائم الحرب ضد السكان المدنيين في كوسوفو وميتوهيا.

إن المناصب التي يشغلها بعض الأفراد في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة لا يمكن، بل لا يجب، أن تثنينا عن تحقيق العدالة. وهي لا تعفي هؤلاء الأفراد من المسؤولية الجنائية عن ارتكاب الجرائم. وفي هذا الصدد، شعرنا بالقلق وخيبة الأمل إزاء قرار المنظمة الدولية للشرطة الجنائية مؤخرا بإلغاء أوامر إلقاء القبض الدولية بحق بعض الأشخاص من كوسوفو وميتوهيا كانوا مدرجين على قائمة المنظمة، بمن فيهم هاشم ثاتشي وراموش هاراديناي. وأود التأكيد بشكل قاطع على أن هذه القرارات تشكل سابقة وأنها تتعارض مع قواعد المنظمة.

ومن دواعي الأسف أن ما يُسمى برئيس كوسوفو، هاشم ثاتشي، أصدر عفوا عن ثلاثة أفراد من جيش تحرير كوسوفو كان قد حُكم عليهم بالسجن لمدة ٣٠ عاما بتهمة قتل جميع أفراد أسرة هايرا الألبانية الخمسة بالقرب من غلوغوفاتس في آب/أغسطس ٢٠٠١. ومن بين الضحايا اديلينا التي كان عمرها ٣ سنوات وميموزا (٩ سنوات). ووفقا لتقرير بعثة الاتحاد الأوروبي، فإن والدهما، حمزة هايرا، كان أحد موظفي وزارة داخلية جمهورية صربيا وأن الأسرة بأكملها قُتلت كعمل انتقامي من جانب جيش تحرير كوسوفو. وفي بيان مشترك، أعربت سفارات فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في بريشتينا عن بالغ قلقها إزاء القرار الذي اتخذه هاشم ثاتشي بالعفو عن المجرمين. ولا حاجة لي أن أؤكد للمجلس أن القرار قد أثار قلقا لدى الصرب في كوسوفو وميتوهيا.

وأشير إلى أنه، بالإضافة إلى نحو ٥٠٠ ١٦ من المشردين داخليا في الإقليم، لا يزال أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ شخص يقيمون خارج كوسوفو وميتوهيا في وسط صربيا بعد مرور أكثر من ١٨ عاما على وصول الوجود الدولي. ولم تتسن العودة المستدامة سوى لنسبة ١،٩ في المائة منهم. وينبغي أن تولي البعثة اهتماما إضافيا وبأقصى قدر لهذا الأمر. ويشير التقرير إلى أن أدنى عدد من العائدين منذ عام ٢٠٠٠ تم تسجيله في عام ٢٠١٧. وللأسف، لم يعد إلى الإقليم سوى ٤٩٨ شخصا فقط. ومن ناحية، فإن تلك الإحصائية صادمة؛ ومن ناحية أخرى، فإنها أمر يمكن فهمه وهي تثير التساؤل حول من يريد العودة إلى مكان ليعاني فيه من التمييز كل يوم؛ وحيث تمر النعرات القومية والكراهية الدينية دون عقاب؛ والممتلكات غير محمية؛ والوظائف قليلة؛ وحيث يتعرض الناس للتخويف والاعتقالات التعسفية والعنف بدوافع عرقية؛ ولا يمكنهم زيارة قبور أجدادهم؛ وحيث تنفذ سيادة القانون مؤسسات لم يسبق لها أن أصدرت قرارا واحدا مستوفٍ للشروط القانونية بشأن مقتل عدد كبير من الصرب منذ انتهاء النزاع؟

وأطرح السؤال مرة أخرى: من يرضى بالعودة إلى وضع كهذا؟ وقبل أن تُحل تلك المشاكل هيكليا ومؤسسيا، فإن عدد العائدين، للأسف، سيواصل انخفاضه. ويشير الأمين العام في تقريره إلى استمرار عدم إحراز تقدم في تنفيذ حكم المحكمة الدستورية في كوسوفو لصالح دير فيسوكي ديتشاني في قضية ملكية أراض متنازع عليها، وأود أن أشدد أيضا على أن حماية التراث الثقافي والديني والتاريخي للشعب الصربي في كوسوفو وميتوهيا، والذي يمثل في الوقت ذاته جزءا هاما من التراث الأوروبي والعالمي، يشكل أولوية بالنسبة لجمهورية صربيا. وهناك محاولات مؤسسية ضارة ترمي إلى طمس الهوية الحقيقية للتراث الصربي في الإقليم، الذي كثيرا ما يوصف بأنه تراث بلقاني يرجع للعصور الوسطى أو تراث بيزنطي. ومع ذلك، لا تزال هذه التسميات تُحذف من التراث الصربي البالغ الأهمية.

إن هناك حاجة إلى اتباع نهج مسؤول وواقعي وعقلاني في العلاقات مع بريشتينا. وتواصل صربيا حوارها الداخلي الذي دعا الرئيس فوتشيتش مواطنيها إليه. وقد أُنشئ فريق عامل لدعم الحوار. ويجري الحوار على عدد من المستويات وبمشاركة جميع الفئات الاجتماعية ذات الصلة. وأؤكد للمجلس أن صربيا تريد أن تسهم إسهاما جديا ومسؤولا في تحقيق استقرار المنطقة والتعاون والتفاهم السياسي والتفاهم والتقدم الاقتصادي. ونريد أن نطرح حلا من شأنه أن يوفر فرصة لإبرام اتفاق تاريخي مع الطائفة الألبانية في كوسوفو وميتوهيا، ولا يسبب انقسامات جديدة وحالات سوء فهم وعدم استقرار ونزاع. ولا بد لهذا الحل أن يراعي مصالح صربيا واحتياجات الطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا. ولتحقيق هذا الهدف، هناك حاجة إلى توفر التزام وتصميم حقيقيين لدى الجانبين كي يتم بناء الثقة والاحترام الضروريين جدا.

وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أشير إلى أن التصريحات المقلقة وغير المناسبة التي يدلي بها بعض قادة الأحزاب السياسية الألبانية لا تسهم في تهيئة أجواء بناءة للتوصل إلى اتفاق تاريخي. وأود أن أؤكد بصفة خاصة على أن الأفعال الانفرادية من جانب بريشتينا، وكذلك كل وأي محاولة لحل المشاكل بشكل أحادي الجانب، هي أمر غير مقبول إطلاقا لدى صربيا. وأؤكد على أن صربيا تعارض بشدة اعتزام بريشتينا تشكيل جيش كوسوفو. وهذه المحاولات وما يشابهها من محاولات أخرى في غاية الخطورة وهي ربما لن تُهدد الحالة الأمنية في الإقليم والحوار بين بلغراد وبريشتينا فحسب، ولكن أيضا استقرار المنطقة بأسرها.

وبالإضافة إلى ذلك، شهدنا لبعض الوقت محاولات من جانب بريشتينا لأن تصبح عضوا كامل العضوية في المنظمات الدولية، على الرغم من معارضة عدد كبير من البلدان، بما في ذلك بعض البلدان التي اعترفت بإعلان استقلال كوسوفو من جانب أحادي. وآخر تلك المحاولات سعي كوسوفو للانضمام إلى عضوية اليونسكو والإنتربول والمنظمة العالمية للجمارك. وأود أن أشير إلى أن كل تلك المساعي تتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وتسبب الضرر لعمل المنظمات الدولية وتؤدي إلى تسييسها دون مبرر. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني الخاص لجميع البلدان التي تؤيد صربيا في هذه المسألة وتصر في الوقت نفسه مع صربيا على الاحترام المبدئي لقواعد النظام الدولي المعاصر المقبولة عالميا فيما يتعلق باستمرار التقيد بمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول.

وأود أن أذكّر أعضاء المجلس أيضا بأنه وعلى مدى عقد كامل – أي منذ أن أعلنت كوسوفو الاستقلال بواسطة إجراء أحادي – ما برحت صربيا تنبه المجتمع الدولي – بكل ما لديها من صبر وشعور بالمسؤولية – إلى الخطر الناجم عن الإجراءات الانفرادية، وحذرت من أن إعلان استقلال كوسوفو من جانب أحادي يشكل سابقة خطيرة وغير مقبولة. وكما شهدنا بالفعل، فقد شجع ذلك حركات انفصالية أخرى في جميع أنحاء العالم. ومثلما كان عليه الحال في الماضي، ما تزال صربيا تتخذ التدابير

اللازمة لحماية المصالح القومية ومصالح الدولة في احترام تام للمبادئ الأساسية للقانون الدولي – لا سيما مبدأي السيادة والسلامة الإقليمية للدول باعتبارهما قيما عالمية لترسيخ الحرية والمساواة بين الدول والشعوب. وأود في ذلك الصدد، أن أشكر مرة أخرى الدول التي لم تعترف بإعلان استقلال كوسوفو الأحادي الجانب، وعلى تأييدها المستمر والمبدئي لاحترام ميثاق الأمم المتحدة وللقرار ٢٤٤ (١٩٩٩). وأدعو في الوقت نفسه الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى إعادة النظر في قرارها، وعليه أدعو كلا الجانبين لإيجاد حل مقبول للطرفين عن طريق الحوار.

وأخيرا، أود أن أدعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى التركيز معا على إيجاد حل توفيقي مستدام لهذه المسألة التي طال أمدها لعقود طويلة، وتقديم الدعم الكامل لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي الوقت نفسه، فإن وجود البعثة في كوسوفو وميتوهيا دون عوائق أمر أساسي لبناء السلام الدائم والاستقرار والأمن، فضلا عن بناء الثقة بين الطوائف وإيجاد حل للمشاكل التي تواجه الأفراد المنتمين إلى الصرب وغيرهم من الطوائف غير الألبانية في الإقليم. وأود أن أشير في ذلك السياق إلى أهمية الحفاظ على القدرات المالية وموظفي بعثة الأمم المتحدة، الأمر الذي يمكّنها من تلبية المتطلبات المعقدة لتنفيذ ولايتها.

إن ما تكلمتُ عنه اليوم إقرار بوجود مشاكل عديدة وبأن الحالة الأمنية ما تزال مزعزعة، وأن هناك حاجة لإبداء الالتزام والصبر والعمل الشاق لكي نتمكن من إطلاع المجتمع الدولي عن واقع مختلف من هذه القاعة ذاتها في غضون ثلاثة أشهر من الآن. وتتطلع صربيا، من جانبها، إلى المستقبل وهي على استعداد لاستثمار جميع مواردها والإسهام في تحقيق تلك الأهداف.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيدة تشيتاكو.

السيدة تشيتاكو (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف لي أن أكون هنا اليوم. ويكتسي هذا الشهر أهمية خاصة للغاية بالنسبة لي ولمواطني بلدي. ففي ١٧ شباط/فبراير، أي بعد ١٠ أيام تماما من اليوم، ستحتفل كوسوفو بعيد ميلادها الذي تجاوز العشر سنوات. وإذ أجلس على هذه الطاولة وفي هذه القاعة الموقرة، إلى جانب ممثلين عن الدول ذات التقاليد المثيرة للإعجاب منذ قرون – أي ممثلي الأمم التي أعطت الكثير للبشرية، من العلم والتكنولوجيا إلى الفنون والرياضة – لا يسعني إلا أن أفكّر في رحلة بلدنا بوصفه جمهورية مستقلة وأتساءل عما يمكن أن تكون عليه كوسوفو بعد ١٠ أو ٢٠ أو ١٠٠ عام من اليوم. وأتساءل: كيف أحسنا صنعا بوصفنا دولة ديمقراطية فتية في تلبية التوقعات المشروعة لشعب كوسوفو؟ وكيف تم إصلاح مؤسساتنا؟ وإلى أي حد نما مجتمعنا، والأهم من ذلك، أي إرث سنتركه خلفنا؟

وبعد عشر سنوات اعترفت الأغلبية الساحقة من الأمم الحرة في العالم بكوسوفو، وأصبحت كوسوفو عضوا في عشرات المنظمات الإقليمية والدولية. وندرك جيدا أيضا أنه لن يكون بوسعنا أن نمضي كل هذا الشوط الطويل دون الدعم الثابت من جانب الدول الأعضاء. وكانت الأمم المتحدة هناك إلى جانبنا في أحلك الظروف وفي أمسّ أوقات الحاجة، وسنكون ممتنين لها بذلك إلى الأبد. ولا بد لي اليوم من أن أحيي على وجه الخصوص ذلك الرجل العظيم – سيرجيو فييرا دي ميللو – الذي كان أول ممثل خاص للأمين العام في كوسوفو. وعندما وصل السيد دي ميللو إلى كوسوفو وجد بلدا حطاما وأمة ممزقة دمرتها آلام الحرب وأهوالها. ولكنه تمكّن من توحيد صفوف شعبنا وإنشاء إدارة الأمم المتحدة في كوسوفو. ومع أن سيرجيو لم يعد بيننا، إلا أننا نذكره دائما.

لقد علمتنا عشر سنوات من إنشاء الدولة أنه لن يكون بوسعنا الاستمرار لمجرد البقاء وإعلان الاستقلال وحدهما. فهما ليسا شاغلنا الوحيد، ولا تتطلع الشعوب إلى الحرية والغذاء وحدهما، بل تصبو أيضا إلى التعليم والرعاية الصحية والاحترام والكرامة الإنسانية. وتعلمنا في كوسوفو أن وضع الدولة لا يتعلق

بإنشاء الحكومة والمؤسسات الحكومية فحسب، وأن بناء المجتمع المدني والصحافة الحرة والقطاع غير الحكومي لا تقل أهمية، بل غالبا ما تكون قوة دافعة للنمو. ووفقا للمنظمات الدولية، فإن كوسوفو تتمتع اليوم بالمزيد من حرية التعبير بالمقارنة إلى أي من البلدان الأخرى في المنطقة. ويعود الفضل في ذلك الإنجاز الرائع إلى صحفيي كوسوفو الذين ما خنعوا أبدا للسلطة أو استسلموا للتهديدات أو شوهوا الحقيقة. ولدينا في كوسوفو مجتمع مدني ناهض ومستقل تماما عن الحكومة وتتحد صفوفه حول مسائل تتراوح بين جرائم الحرب التي ارتكبت خلال الحرب في كوسوفو والمحاكم الخاصة وتلوث الهواء وتكاليف الطاقة.

وعلى الرغم من أن مؤسساتنا ليست مثالية ولا تخلو من العيوب، فإن الحقيقة التي لا يمكن دحضها هي أن مجتمعنا قد بلغ مرحلة النضج. وليس أدل على ذلك من ملاحظة الطريقة التي استجابت بها وسائط الإعلام والمجتمع الكوسوفي لحادثة اغتيال أوليفر إيفانوفيتش المؤسفة. وخلافا لما كان قد يحدث في الماضي، فقد كان اغتيال السيد إيفانوفيتش مجرد جريمة قتل لم تؤجج نيران الكراهية العرقية في كوسوفو. بل إن المواطنين المحليين والسياسيين ووسائط الإعلام – من كلتا الطائفتين الألبانية والصربية – قد اتفقو على أن الجريمة المنظمة في شمال كوسوفو هي المسؤولة عن حادثة القتل. وبطبيعة الحال، فقد كان السيد إيفانوفيتش نفسه شخصية مثيرة للجدل. ومع ذلك، فإننا لن نألو جهدا حتى يُقدَّم مرتكبو تلك الجريمة بحقه إلى العدالة.

وأود أيضا أن أتطرق بإيجاز إلى النقاش الدائر حول الدوائر المتخصصة. أولا، إن لكوسوفو سجلا نموذجيا في مجال التعاون مع محاكم جرائم الحرب على الصعيدين الدولي والمحلي. ولم يحاول أي من ألبان كوسوفو المتهمين بارتكاب جرائم الحرب الفرار من العدالة على الإطلاق. ولكن ليس الحال هكذا في أي من الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة. في الواقع، إذا ما نظر المرء إلى الأرقام، لوجد أنها تبين أن عدد الألبان الذين حوكموا وأدينوا بارتكاب جرائم حرب في كوسوفو أكثر من عدد الصرب. لا بد من أن هناك خطأ فادحا إزاء تلك الحقيقة.

ثانيا، لا يمكن للمحكمة إعادة كتابة التاريخ بصورة مصطنعة لفرض المساواة المعنوية. فالضحية والجلاد معروفان في تاريخنا المأساوي الأخير.

ثالثا، إن الناس في كوسوفو تنشد العدالة. إنهم ينشدون العدالة لجميع الضحايا، بصرف النظر عن انتمائهم العرقي. وقد تجلى الشعور بقوة شديد في أشكال مختلفة خلال الأسابيع القليلة الماضية. وفي إشارة مرجعية، صوت ٨٠ عضوا في البرلمان على إنشاء المحكمة الخاصة. إن ثلاثة وأربعين توقيعا لإجراء مناقشة بشأن تلك المحكمة في البرلمان لا يمكنها أن تلغي ذلك ولن تلغيه.

ومع ذلك، بينما نحن بصدد موضوع جرائم الحرب، اسمحوا لي أن أتكلم عن الجرائم التي لن تتناولها المحكمة الخاصة ولن تنظر في هذا الشأن أي محكمة أخرى. فلنأخذ مذبحة قرية كايشكي، فقد انهارت المحاكمة تماما في صربيا، على الرغم من الشهادة العامة التي أدلى بها صربي من الأفراد شبه العسكريين، وهو زوران راسكوفيتش، حول مقتل ألبان من الوحدات شبه العسكرية، التي تناقلتها بشكل كثيف وسائط الإعلام. أو النظر في تنفيذ التداولات في قضية إخوان بايتيكي حيث حضر شاهد آخر للإدلاء بشهادته بشأن تلك القضية في الأسبوع الماضي فقط. ومرة أخرى، لم تتخذ أي تدابير من جانب نظام العدالة الصربية. فما لم يتوقف تمجيد مجرمي الحرب المدانين وإعلاء شأنهم، سيظل الشعور بالإفلات من العقاب سائدا هنا.

يسرنا أن منظمة الإنتربول قررت شطب اسم السيد راموش هاراديناي وهاشم ثاتشي من قائمة الأشخاص المطلوب إلقاء القبض عليهم. وهذه إشارة واضحة مفادها أن منظمة الإنتربول لن تسمح لصربيا بإساءة استخدام النشرات الحمراء لتحقيق مكاسب سياسية. لمعلومات المجلس، أريد أن أذكر أن النظام

القضائي الصربي اتهم ودان قادة عالميين مثل بيل كلينتون، وتوني بلير، وجاك شيراك ومعظم رؤساء دول الاتحاد الأوروبي.

مما لا شك فيه أن كوسوفو حققت تقدما وخطت خطوات واسعة إلى الأمام. لقد فرغنا من فورنا من عملية انتخابية لا تشوبها شائبة تقريبا. وفي كل يوم، يطالب أبناء كوسوفو بزيادة مساءلة ممثليهم المنتخبين. من الجدير بالذكر أنه، وفقا لتقرير البنك الدولي، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كوسوفو ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٧، أي أعلى رقم تم تسجيله في المنطقة.

غني عن القول إن كوسوفو ليست جنة، إذ لا تزال تواجه العديد من التحديات التي لم تراوح مكانها. ومع ذلك، بالنسبة مقابل كل جانب من جوانب القصور المؤسسية، توجد قصة نجاح، فالمواطن القدوة فيها يتحدى الصعاب، ويدفع قدما بالتخوم. وفي بلد ترك فيه الكثير مما يتعين فعله لتحسين نوعية التعليم، حيث ما زلنا نواجه اكتظاظ الفصول الدراسية والمدرسون لدينا يعملون أكثر من طاقتهم، لدينا أيضا فتيات، مثل دورونتينا سليماني، التي فازت بميداليات في مسابقة الأولمبياد الدولي للرياضيات. واليوم تتلقى دورونتينا دراستها الجامعية في جامعة برينستون، على أساس منحة دراسية كاملة، وتحلم بالعودة لمساعدة بلدها.

في وقت يسوده عدم التصديق والتشكيك إزاء ما إذا كان النظام القضائي يستحق الكفاح من أجل شيهيرت بيريشا، التي شهدت عملية الإعدام الوحشي لزوجها وأطفالها الأربعة خلال الحرب في عام ١٩٩٩، والتي تعرضت إلى شكل آخر من أشكال الظلم. لقد ظلت تخوض معركة استغرقتها ١٨ عاما طوال لاستعادة مفاتيح منزلها، وهو المنزل الذي عاشت فيه مع زوجها وأطفالها. طيلة كل تلك السنوات الـ ١٨ لم تفقد شيهيرت إيمانها بقضيتها. إنها لم تتخل عنها أبدا، ولا يجب عليها أن تتخلى عنها. نحن مدينون لشيهيرت ولكثيرات غيرها يتشاطرن تجارب مماثلة وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لتحسين نظام العدالة ونتأكد من أن الجميع سواسية أمام القانون.

إن الناجيات اليوم من العنف الجنسي أثناء الحرب في كوسوفو يتمتعن بوضع منظم قانونا وبوسعهم الاستفادة من المعاشات التقاعدية بسبب جهود نساء مثل قديرة تاهيراج. طوال سنوات، أهملت تماما المؤسسات هذه المجموعة من الناجيات من العنف خلال الحرب المؤلمة ويتعرضن للوصم من المجتمع. وبينما ظلت البقية منهن إما متوارية عن الحقيقة أو أغمضت أعينها وصمت آذانها، ما برحت قديرة تعمل مع الناجيات وتقدم لهن ما بوسعها تقديمه، من قبيل الرعاية، والعلاج، والمأوى وفي بعض الأحيان تحضنهن ليذرفن الدموع على كتفيها. لقد ناضلت قديرة بلا كلل وبقيت على تصميمها حتى عندما استبدت بها كل الصعاب. وأخيرا، بعد ١٨ عاما من الحرب، خصصت الحكومة الأموال اللازمة لتنفيذ برامج لرعاية هؤلاء الناجيات.

وبفضل جهود امرأة مثل فخرية هوتي، فإن قرية كروشا الواقعة في الجنوب الغربي من كوسوفو لم تعد تعرف فقط بماضيها المأساوي. إن تلك المرأة نفسها أرملة شابة تعيش في تلك القرية التي أبيد فيها تماما معظم الذكور البالغين من السكان خلال الحرب، فقد صممت فخرية بأن أفضل سبيل لتكريم الذين قضوا نحبهم يتمثل في بناء حياة أفضل لمن بقي منهم على قيد الحياة. بدأت بالعمل على رقعة الأرض التي تمتلكها، وبقليل من الدعم المؤسسي، لم تتمكن فخرية فقط من إعالة نفسها، بل تمكنت أيضا من المساعدة على تنظيم نساء أخريات للعمل في زراعة حقولهن الصغيرة والبدء بأعمال تجارية. واليوم فإن منتجاتهن مفضلة لدى الزبائن في المتاجر في جميع أنحاء بلدنا.

على الرغم من أن كوسوفو لا تزال البلد الوحيد في أوروبا التي لم ترفع عنها قيود تأشيرات السفر، يتجاوز الشباب الحدود ويلهمون أقرانهم في جميع أرجاء القارة الأوروبية وخارجها. ففي الشهر الماضي فقط، أصدرت مجلة فوربس قائمتها التي تضم أشهر ٣٠ شخصا ممن هم دون سن الـ ٣٠. كان من ضمن القائمة ثلاث نساء مدهشات من كوسوفو: بليرتا ودافينا وبيلنا اللائي زرعنا فينا الشعور بالفخر بظهورهن على صفحات المجلة.

تعمل هذه السيدات الشابات بكد لزيادة الشفافية ومساءلة الحكومة باستخدام المنصات الرقمية والتكنولوجيا الجديدة. إنهن يفهمن أكثر من معظم الآخرين بأن الاندماج في أوروبا ديناميكية داخلية، تعلق أولا وأخيرا ت ببناء وتطبيق معايير الشفافية في الوطن. إننا جميعا نشعر بالفخر نحو هذه الشابات، وأنا واثق بأننا سنسمع المزيد منهن.

يجب ألا ننسى ماجليندا كيلمندي المفخرة الذهبية، الوحيدة والفريدة، بطلتنا الفائزة بالميدالية الذهبية. وعلى الرغم من أن كوسوفو تناضل لكي تصبح عضوا في اللجنة الأولمبية، اضطرت ماجليندا في كثير من الأحيان إلى الممارسة في قاعات من دون كهرباء أو تدفئة. ومع ذلك، رفضت قبول الملايين التي عُرضت عليها لكي تنافس تحت راية مختلفة. لقد انتظرت بصبر كبير الفرصة لتمثيل بلدها كوسوفو. وعندما لاحت لها أخيرا فرصة التنافس في ريو دي جانيرو، جعلتنا ماجليندا جميعا نشعر بالفخر بفوزها بميدالية ذهبية. وعند قيامها بذلك، علمتنا أيضا درسا، درسا في النزاهة والمثابرة وحب الوطن.

وعلى الرغم من أن أمام كوسوفو العديد من العقبات التي يتعين التغلب عليها، فإن هؤلاء النساء هنّ اللاتي يجعلنني مفعمة بالأمل. وكلما قصرنا، وكلما أخفقنا في إنجاز المهام، تأتي نساء يتمتعن بالشجاعة مثلهن لرفع معنوياتنا. لقد قمن بتمكيننا مرارا وتكرارا لأنهن كنّ مصدر إلهام لنا. إنهنّ يتحدين الحكم والسلطة؛ إنهنّ يكافحن من أجل تحقيق العدالة والمعايير الاجتماعية. إنهنّ يقمن بتشجيعنا على الحلم والجرأة.

ونجتمع اليوم بعد يوم واحد من نشر الاتحاد الأوروبي استراتيجيته لغرب البلقان. ولئن كنا، نحن في كوسوفو، نعتقد بضرورة أن تكون اللغة المستخدمة لوصف مسيرة كوسوفو قدما أكثر تحديدا، وربما أكثر واقعيّةً، لا شك مطلقا فيما سيكون عليه المستقبل. وعلاوة على ذلك، فإن ما توضحه تماما هذه الاستراتيجية هو وجوب أن تطبّع كوسوفو وصربيا العلاقات وأن تدخلا في اتفاق ملزم قانونا. والآن أكثر من أي وقت مضى، من الواضح وضوح الشمس أن الوضع الراهن الجديد ونزاعا مجمدا آخر لا يمثلان تطبيعا. ولا يمكن أن يتحقق التطبيع إلا من خلال الاعتراف بكوسوفو، وكلما عجلت صربيا بالاعتراف بكوسوفو كان ذلك أفضل للمنطقة بأسرها.

وكما قلت في مرات عديدة، نحن، في كوسوفو، نعتقد أن المنبر المناسب ومكان انعقاد الحوار هو في بروكسل. وأود أن أؤكد من جديد التزامنا بالحوار وبتنفيذ كل اتفاق يتم التوصل إليه في بروكسل. بيد أنه ليس للأمم المتحدة أي دور في هذه العملية. فبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ليست بعثة لحفظ السلام أو بعثة إدارية. وقد تختار الأمم المتحدة الإبقاء على بعثة مكلفة في كوسوفو، ولكننا نعتقد أنه يمكن استخدام أموال دافعي الضرائب استخداما أفضل بكثير.

وليس لدى نساء من قبيل فاهريجي وكاديري ودورونتيا وماجليندا وغيرهن الكثيرات، الوقت لمناقشات مثل هذه. وبينما نجتمع هنا كل ثلاثة أشهر لتكرار نفس القصص القديمة، فإنهن يغيّرن العالم ويناضلن من أجل مستقبل أفضل وأكثر إشراقا لأسرهن وبلدهن والمجتمع العالمي. وليس لديهن الوقت للاستماع لنا ونحننتجادل ما إذا كانت السماء زرقاء. وهنّ يعرفن أن خطابي هنا اليوم لن يغير شيئا، بل أعمالهن هي التي ستُحدِث التغيير. وهنّ يدركن أن استقلال كوسوفو حقيقة لا رجعة فيها، على النحو الذي أكده الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية. وَلَكِنَّهُنَّ يعرفن كذلك أنه في وسعنا بناء كوسوفو أكثر ازدهارا نتركها للأجيال المقبلة، بحيث عندما نحتفل بالعقود والقرون التالية من الاستقلال، سيكون هناك الكثير مما يمكن أن نفتخر به.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، تانين، على المعلومات المستكملة التي قدمها بشأن التطورات الأخيرة. كما أشكر

السيد إيفيكا داتشيتش، النائبة الأولى لرئيس الوزراء ووزيرة الخارجية، والسيدة فلورا تشيتاكو على بيانيهما.

وثمة مسألة تثير قلقا كبيرا لنا جميعا وهي مصرع السياسي البارز أوليفر إيفانوفيتش، من بلدية شمال ميتروفيتشا، الذي وقع مؤخرا في ١٦ كانون الثاني/يناير. ونحث على التعاون الوثيق مع جميع الأطراف المهتمة بغية إجراء تحقيقات نزيهة وموضوعية وتقديم المسؤولين عن هذه الجريمة الشنيعة إلى العدالة في أقرب وقت ممكن.

تؤيد كازاخستان تأييدا تاما البيانات التي أدلى بها الزعماء السياسيون، والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حيث أدانوا جريمة القتل واعتبروا هذا العمل الوحشي محاولة بعض القوى للإخلال بالسلم وعرقلة الحوار بين صربيا وكوسوفو. وفي هذا الصدد، ندعو قادة الطرفين والمجتمعات المحلية إلى تجنب أي مزيد من الخطابات الاستفزازية أو الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التوتر وعدم الاستقرار. ولا يمكن تحقيق الديمقراطية والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية بدون سيادة القانون والعدالة الجنائية والإصلاحات المؤسسية والمتصلة بحقوق الإنسان. بما في ذلك مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، ومعالجة أي أوجه قصور يتعين إجراؤها في الجهاز القضائي والحاجة إلى نزع الطابع السياسي عنها، والنزاهة، والاستقلال، بما في ذلك في محاكمة مرتكبي جرائم الحرب.

ونشيد بالخطوات التي اتخذتها حكومتا صربيا وكوسوفو برعاية الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي موغيريني على مواصلة الحوار من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات على المستوى التقني في بروكسل. كما يشجع وفد بلدي جميع الأطراف المهتمة على مواصلة التفاعل من أجل تعزيز الثقة، وتدابير بناء الثقة، والحوار والتعاون، بمشاركة ممثلين عن الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني والنساء والشباب ووسائط الإعلام والمنظمات الدينية.

إن دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في هذه العملية هام جدا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلقت البعثة ١٢ تدبيرا من تدابير بناء الثقة لتعزيز الاهتمام بالحوار وكذلك المصالحة بين الطوائف في مختلف أنحاء كوسوفو. ولا يزال يتعين معالجة مسألة عودة اللاجئين والمشردين، إلى جانب إعادة توطينهم وتراثهم الثقافي وحقوق الإنسان.

وأخيرا، نعتقد أن السلام والاستقرار في هذا الجزء من العالم لن يتحققان إلا إذا واصل الطرفان الوفاء بالتزاماتهما، بروح إيجابية من الاحترام المتبادل والتفاهم والتوافق.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ونائب رئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا وسفيرة كوسوفو على بياناتهم.

وفي ضوء الحالة التي وصفها الممثل الخاص، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، بما أنه تصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لاستقلال كوسوفو، أود أن أذكر بأن فرنسا تقف بثبات إلى جانب كوسوفو في دعم بناء مؤسساتها، وفي جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وترسيخ وجودها على الساحة الدولية. وقد بذلت جهود عديدة فيما يتعلق ببناء المؤسسات وتحقيق التنمية الاقتصادية. إن كوسوفو هي نجاح لعمليات حفظ السلام – بل هي قصة نجاح. ولكن يبقى الكثير ممّا يجب تحقيقه، وبوسع كوسوفو أن تعول على دعمنا في المضي قدما على هذا الدرب. وندرك جميعا التزامنا بتعزيز سيادة القانون ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد.

ونرحب بالسير السلس للانتخابات البلدية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر الماضيين التي مثلت، بعد الانتخابات التشريعية في حزيران/يونيه ٢٠١٧، أهم المحطات في الشؤون السياسية لكوسوفو، وإن كان يتعين شجب

مناخ الترويع ضد بعض المرشحين والناخبين من صرب كوسوفو في البلديات، كما أكدت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي.

كما دانت فرنسا جريمة قتل زعيم صرب كوسوفو أوليفر إيفانوفيتش التي وقعت في ١٦ كانون الثاني/يناير، ودعت إلى الكشف عن ملابساتها. وأعربت فرنسا، شأنها في ذلك شأن الشركاء الأمريكيين والأوروبيين، عن قلقها إزاء محاولة التشكيك في الغرف المتخصصة في كوسوفو، وزارت بعثة ألمانية – فرنسية بريشتينا للإعراب عن هذا الشاغل. لقد أحطنا علما على النحو الواجب بالالتزام السياسي للسلطات كوسوفو بعدم إلغاء القانون، كما ذكرت للتو السيدة تشيتاكو، ونحن على ثقة بأنه سيتم التخلي نهائيا عن هذه الخطة قريبا جدا.

ثانيا، في ضوء المعلومات التي يقدمها الممثل الخاص كل ثلاثة أشهر، يجب على مجلس الأمن أن يركز على مسألة إعادة تركيز جهود بعثة الأمم المتحدة وتنسيقها مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى الموجودة في كوسوفو. وفي الوقت حيث يركز النقاش على مستقبل عمليات حفظ السلام، فإن المسؤولية الملقاة على عاتقنا بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن هي حقا التأكد من أن الوسائل التي تنشرها الأمم المتحدة مصممة لتناسب تماما الحالة على أرض الواقع.

وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والأمم المتحدة أن تواصلا دعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي وبعثته المعنية بسيادة القانون في كوسوفو من أجل تحقيق السلام والتقدم والاستقرار في كوسوفو.

وأود أن أختتم بياني هذا بنقطة ثالثة: وهي مستقبل كوسوفو. وترى فرنسا أن هذه مسألة ذات أولوية في الحوار السياسي الجاري بين بلغراد وبريشتينا تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. وموقف الاتحاد الأوروبي واضح جدا في ذلك الصدد: إن التقارب بين كل من صربيا وكوسوفو مع الاتحاد الأوروبي مشروط تماما بتطبيع العلاقات بينهما. وتدعم فرنسا دعما كاملا جهود الوساطة المبذولة بقيادة الاتحاد الأوروبي وممثلته السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة فيديريكا موغيريني.

ويُعدُّ إطلاق الحوار الداخلي في صربيا بشأن كوسوفو مؤشرا إيجابيا. وأعربت السلطات الصربية والكوسوفية عن أملها في إعطاء دفعة جديدة للحوار بهدف التطبيع الكامل للعلاقات بينهما. وتؤيد فرنسا هذا النهج تأييدا كاملا، نظرا لأهميته البالغة لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في منطقة غرب البلقان. ويجب على الجانبين الاضطلاع بدورهما باتخاذ موقف بنّاء والامتناع عن أي استفزازات لا مبرر لها قد تهدد استقرار المنطقة. ونشدد أيضا على أهمية الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة وتحقيق التقارب بين الطائفتين.

وختاما، أود أن أشدد على أن الحل الدائم للنزاع يكمن في التعاون المشترك على هذه المسألة مع الاتحاد الأوروبي. ويكمن مستقبل منطقة غرب البلقان في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، على النحو الذي أكدته الممثلة السامية موغيريني بالأمس مشيرة إلى أن عام ٢٠٢٥ يشكّل الأفق الذي يجب أن نطمح وأن احتمالات بلوغه واقعية وممكنة.

السيد ما جاوتشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين السيد تانين، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، على إحاطته، وترحب بحضور معالي السيد داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، علاوة على الترحيب بالبيان الذي أدلى به. واستمعتُ بعناية أيضا إلى البيان الذي أدلت به السيدة تشيتاكو.

وفي الوقت الراهن، فإن الحالة في منطقة كوسوفو تنطوي على العديد من العوامل المعقدة. ويوفر القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أساسا قانونيا هاما لحل مسألة كوسوفو. وينبغي أن تتصرف جميع الأطراف وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفي إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن السعي

للتوصل إلى حل مناسب ومقبول لجميع الأطراف المعنية من خلال الحوار والمفاوضات.

وتؤكد الصين احترامها لسيادة صربيا وسلامتها الإقليمية. ونتفهم الشواغل المشروعة لصربيا فيما يتعلق بمسألة كوسوفو، ونثني على جهودها الرامية إلى السعي إلى تسوية سياسية.

ترحب الصين بعقد اجتماع آخر رفيع المستوى بين بلغراد وبريشتينا. ونأمل أن يؤكد الجانبان مجددا التزامهما القوي بالتوصل إلى تسوية سياسية ومواصلة الحوار بينهما بصورة واقعية وبناءة، وتنفيذ الاتفاقات القائمة والعمل تدريجيا على تعزيز الثقة المتبادلة بينهما لتهيئة الظروف المؤاتية لإيجاد حل دائم ومقبول لجميع الأطراف المعنية.

ويعزز التسامح والمصالحة والتعايش السلمي المصالح الأساسية لجميع الطوائف العرقية في كوسوفو، وهي ضرورية لتحقيق التنمية. وتأمل الصين أن تعطي الأطراف المعنية الأولوية دائما لرفاه السكان، وأن تحمي الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الطوائف في كوسوفو، مع الامتناع عن جميع الأفعال والخطب التي من شأنها أن تؤدي إلى تصعيد التوترات، فضلا عن كفالة السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البلقان.

وبالمثل، فإن الاهتمام المتواصل من مجلس الأمن بمسألة كوسوفو هذه أمر حاسم لتعزيز تسويتها على النحو المطلوب. وتؤيد الصين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام السيد تانين، في تنفيذ ولايتها وتعاونها البنّاء مع جميع الأطراف. ونأمل أن تواصل بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو العمل معا في تعاون وثيق بينهما وأن تؤديا دورا إيجابيا وبنّاء في تحسين الوضع الميداني والتوصل إلى تسوية مناسبة لمسألة كوسوفو.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السفير ظاهر تانين، على إحاطته الشاملة عن آخر التطورات في كوسوفو.

ونرحب بمعالي السيد إفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا في جلسة اليوم، ونشكره على بيانه. وكذلك نشكر السفيرة تشيتاكو على بيانها.

وخلال السنة الماضية، ظلت إثيوبيا واضحة ومتسقة في موقفها إزاء مسألة كوسوفو. ونعيد تأكيد تأييدنا للحل السلمي والودي لجميع المسائل المعلّقة بين بلغراد وبريشتينا، وفقا لاتفاق بروكسل. ونرحب أيضا بالجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في تيسير الحوار بين صربيا وكوسوفو.

وكما هو مبين في تقرير الأمين العام (S/2018/76) فإن من المشجع للغاية إجراء الانتخابات البلدية بطريقة سلمية. ومع ذلك، نلاحظ أيضا – مما ورد في التقرير – أن الحالة الأمنية في شمال كوسوفو لا تزال هشة، وأن اغتيال السياسي أوليفر إيفانوفيتش من صرب كوسوفو يدل على توتر الحالة الأمنية السائدة، كما يدل على إمكانية خطورتها بالفعل. وإنه لأمر إيجابي أن تبدي السلطات في كل من بلغراد وبريشتينا استعدادا للتعاون على معالجة هذه المسألة على الرغم من ردة فعلهما الأولية المشحونة بالعاطفة. ولا شك أن تحديد المسؤولين عن الجريمة وتقديمهم إلى العدالة أمر هام للتخفيف من حدة التوتر واستعادة الهدوء. وقد أكد الممثل الخاص تانين بما يكفي على ضرورة تقديم القتلة إلى العدالة. ونعرب عن تقديرنا أيضا لإدانته الفورية لذلك الفعل الوحشي.

ونلاحظ أنه لم يكن هناك سوى تفاعل ضئيل بين بلغراد وبريشتينا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ونتفهم أن لاغتيال السيد إيفانوفيتش تأثيرا على ذلك. ويمكن وصف بعض الخطوات المتخذة لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار بين بلغراد وبريشتينا بتيسير من الاتحاد الأوروبي بأنها مشجعة، في حين أن عدم إحراز تقدم في تنفيذ بعض الأحكام

الرئيسية للاتفاقات التي يسّرها الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك، في جملة أمور، إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، لا يزال مصدر قلق.

ويحدونا الأمل في أن تواصل القيادتان الجديدتان في بلغراد وبريشتينا الحوار بينهما، وأن تحافظا على الزخم الذي تحقق بروح إيجابية وبناءة كي تتمكنا من التصدي للمسائل المعلّقة عبر الوسائل السلمية. ويتطلب ذلك امتناع كلا الجانبين عن الأفعال والتصريحات التي قد تسبب عداء عرقيا وتعرقل الجهود المبذولة لتهيئة مناخ من الثقة مؤات للحوار. ونؤيد أيضا دعوة الأمين العام إلى الزعماء في كل من بلغراد وبريشتينا إلى تكثيف جهودهما الرامية إلى تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار الذي يسره الاتحاد الأوروبي.

وتؤيد إثيوبيا تأييدا تاما العمل الذي ما برحت تؤديه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عبر تنفيذ ولايتها وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونثني على تعاونها مع السلطات البلدية وممثلي الطوائف لدعم الجهود الرامية إلى حماية حقوق الطوائف وتشجيع المصالحة بينها علاوة على بناء الثقة. وبالمثل نثني على الجهود التي تبذلها سلطات كوسوفو لتنفيذ التدابير الرامية إلى منع التطرف العنيف وزيادة نزعة التطرف عن طريق إشراك الشباب والنساء في تلك الجهود بصورة بناءة. ويحدونا الأمل في أن تواصل البعثة تعزيز الحوار السياسي والمصالحة بين الطوائف وكفالة الأمن والاستقرار في كوسوفو والمنطقة. ونشيد أيضا بالدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في المسائل المتعلقة بكوسوفو، ونثني على بعثة الاتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو لإسهامهما القيّم في مجال سيادة القانون والأمن في كوسوفو.

ختاما، أود القول بأنه سيُكفل تحقيق الأمن والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة في نهاية المطاف حين تتوفر لدى الجانبين الإرادة والعزم السياسيين. وفي هذا الصدد، نشجع الطرفين مرة أخرى على أن يظلا ملتزمين بالحوار والتفاوض بغية إيجاد حل مقبول للطرفين.

السيد إندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود في البداية أن أشكر السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية الممتازة والشاملة التي توفر المزيد من الوضوح والفهم الأفضل لمسألة كوسوفو. والواقع أن إحاطته الإعلامية أظهرت الحاجة إلى التصدي للتحديات السياسية من أجل استدامة وتعزيز التقدم المحرز حتى الآن في كوسوفو على نحو يصب في مصلحة السكان. ونشكر أيضا السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو، سفيرة كوسوفو لدى الولايات المتحدة، على مداخلتها.

وتعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن تعازيها، بعد حادث قتل السيد أوليفر إيفانوفيتش، زعيم حزب المبادرة المدنية ”صربيا، الديمقراطية والعدالة“ في وضح النهار، وتدين بشدة تلك الجريمة البشعة. ونضم صوتنا إلى صوت الزعماء السياسيين لبلغراد وبريشتينا والأمين العام وأعضاء المجتمع الدولي الداعين إلى التحقيق في تلك الجريمة، ونتمنى ألا يعرقل ذلك الحدث المحزن عملية السلام في كوسوفو. ونثني على توصية السفيرة شيتاكو التي قالت في مداخلتها إنه لن يتم ادخار أي جهد لتحديد هوية مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة.

إن موقف غينيا الاستوائية واضح للغاية تجاه قضية كوسوفو، وتدرك أن الأساس القانوني لحل عادل لمسألة كوسوفو يتجلى في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتدعو غينيا الاستوائية دوما إلى إجراء مفاوضات مباشرة ونزيهة وصريحة وشاملة للجميع لحل أي نزاع، ويظل موقف غينيا الاستوائية بشأن قضية كوسوفو كما هو. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية لإيجاد حل مناسب مقبول للجميع من خلال الحوار والمفاوضات، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفي سياق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن مسألة كوسوفو معقدة بسبب مسائل حساسة كالمصالحة الوطنية التي تشمل رفاه السكان وحماية حقوق جميع السكان والطوائف في كوسوفو. ويجب على الأطراف المتنازعة أن تمتنع عن أي عمل يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات، وأن تعطي، بدلا من ذلك، الأولوية للإجراءات التي تعزز السلام والثقة. وسيؤدي ذلك دون شك إلى البحث عن حل نهائي يرضي الجميع. وينبغي لمجلس الأمن أن يبقي مسألة كوسوفو قيد نظره، وأن يشجع الطرفين في هذه العملية على إعطاء الأولوية لإجراء حوار مباشر وبناء، مع احترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل.

وتشيد غينيا الاستوائية بالعمل المهم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، منذ إنشائها، والدعم الذي تقدمه إلى طوائف كوسوفو والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من أجل تنفيذ ولاية القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ويشكل احترام التنوع ومشاركة جميع الطوائف والمرأة والشباب في المؤسسات وعمليات السلام عناصر حاسمة لضمان عملية سلام مستدامة. وفي هذا الصدد، تود جمهورية غينيا الاستوائية أن تشجع الجهود المبذولة في كوسوفو في تلك المجالات ودور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وأفراد أسرة الأمم المتحدة في كوسوفو لدعم هذه العناصر. ونشجع أيضا على بذل جميع الجهود اللازمة لحل مشكلة المشردين داخليا في كوسوفو.

يتطلب ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة بذل جهود مستمرة لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون. ولهذا السبب، تتشاطر جمهورية غينيا الاستوائية قلق السيد تانين جراء الجرائم وأعمال العنف التي وقعت مؤخرا في أنحاء مختلفة من كوسوفو. تجعل هذه الأحداث من الضروري تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين سيادة القانون وتعزيز المؤسسات القضائية وتعزيز التنمية والسلم والأمن في كوسوفو.

ورغم أنه تعين تعليق الحوار بين بلغراد وبريشتينا الذي يجري بتيسير من الاتحاد الأوروبي، تأمل جمهورية غينيا الاستوائية في استئنافه في أقرب وقت ممكن وأن يعمل الطرفان بروح من التفاهم والثقة المتبادلين لحماية حقوق ومصالح جميع الطوائف.

إن التعاون الإقليمي وعلاقات حسن الجوار أمران حاسمان بالنسبة للمنطقة. ولهذا تأمل جمهورية غينيا الاستوائية أن تكفل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، سيادة القانون في كوسوفو، وكما سبق أن أشرنا، أن تؤدي دورا إيجابيا جدا من أجل التوصل إلى حل نهائي مرض للجميع.

وأختتم بياني بتوجيه التهنئة والإشادة المستحقة إلى الممثل الخاص ظاهر تانين على عمله النبيل في كوسوفو.

السيدة فرونيكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته المفيدة جدا. كما أعرب عن تقديري للبيانين اللذين أدلى بهما السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسفيرة فلورا تشيتاكو.

تتشاطر بولندا تقييم شركائنا الأوروبيين فيما يتعلق بالاستقرار العام للحالة في كوسوفو، وهو أمر لا يبرر التواتر الحالي للإبلاغ. ونعتقد أيضا أن الوقت قد حان لإجراء استعراض استراتيجي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والذي ينبغي أن يؤدي إلى إعادة تقييم مستوى الوجود الدولي في كوسوفو. وبعد أن اعترفنا باستقلال كوسوفو في عام ٢٠٠٨، لا نزال على ثقة في أن مؤسساتها السياسية قادرة على تحقيق إمكانات مستقبل البلد، التي تكمن في اندماجه في الاتحاد الأوروبي. وهو يتطلب المشاركة الكاملة وتوافق آراء القوى السياسية والمجتمع في كوسوفو من أجل تنفيذ الإصلاحات اللازمة والوفاء، إلى أقصى حد، بالالتزامات المترتبة بموجب القانون الدولي.

وهذا ينقلني إلى مسألة محاولات إلغاء القانون المتعلق بالدوائر المتخصصة ومكتب المدعي العام المتخصص الذي أنشئ للتحقيق في جرائم الحرب المرتكبة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠. وفي هذا السياق، نود أن نحيط علما على نحو إيجابي بالبيان الأخير الصادر عن الرئيس تقي بأنه لا يمكن إلغاء المحكمة الخاصة ولن يتم إلغاؤها. نحن نرى ذلك كعلامة مطمئنة بالاعتراف على أعلى مستوى بأهمية عمل هذه المؤسسات من أجل اندماج البلد على الصعيد الدولي والصعيد الأوروبي الأطلسي.

غير أننا نرى أيضا مجالا للتحسين فيما يتعلق بالحكم الرشيد وتعزيز دور المرأة في الحياة العامة. وينبغي ألا يدخر أي جهد في القضاء على الفساد وفي تحقيق حكومة تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة، وكفالة التمثيل العادل لجميع المواطنين في الحكومة. ونحن نرى ذلك أفضل ضمان لتحقيق الرخاء للجميع.

وأخيرا، نشارك الآخرين في الإدانة القوية لاغتيال السياسي أوليفر إيفانوفيتش، من صرب كوسوفو، مؤخرا. كما نعرب كذلك عن ثقتنا في قدرة المؤسسات المعنية في كوسوفو على التحقيق في الجريمة بطريقة مهنية وتقديم الجناة إلى العدالة. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن بولندا ترى أن كوسوفو قادرة تماما على إدارة مستقبلها.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بمشاركة النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش، في جلسة اليوم، ونشاطره القلق البالغ الذي أعرب عنه تجاه الحالة في كوسوفو. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ظاهر تانين، وفريقه على عملهما وإحاطتهما الإعلامية الموضوعية عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي تبين أن المشاكل الخطيرة المستمرة في الإقليم لا تزال في حاجة ماسة إلى الحلول وإلى الإشراف من جانب المجتمع الدولي. كما استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلت به السيدة فلورا تشيتاكو.

لقد اجتمع مجلس الأمن قبل عشر سنوات، بمبادرة من روسيا، في هذه القاعة للرد على إعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد (انظر S/PV.5821). وقد حذرنا آنذاك من العواقب الوخيمة لتلك الخطوة سواء على الحالة في الإقليم أو على الأمن الإقليمي. واليوم، من الواضح تماما أنه ينبغي لرعاة ومنفذي مشروع كوسوفو المشكوك فيه أن يفكروا في نتائج تلك المغامرة غير المحسوبة. فقد جعل الانفصال غير المشروع، الذي كان عدوان حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٩٩ رائدا له، حل مسألة كوسوفو أكثر صعوبة. والنتيجة هي أنه، حتى يومنا هذا، لا توجد آفاق واضحة للتوصل إلى تسوية وما زالت كوسوفو تشكل إحدى المشاكل الرئيسية في جدول الأعمال الإقليمي والأوروبي والدولي. وفوق كل شيء، فإن انتهاك السيادة والسلامة الإقليمية لدولة عضو مستمر، في انتهاك للمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وقد ثبت أن توقعات مناصري بريشتينا، بأن عدد الدول التي تعترف بما يسمى باستقلال كوسوفو سيستمر في التنامي، لا أساس لها. وعلى العكس من ذلك، ظهرت دعوات إلى التراجع عن ذلك الاعتراف. فقد رفضت طلبات كوسوفو للحصول على عضوية في عدد من المنظمات الدولية. وعلى الصعيد الأمني، يظل احتمال نشوب نزاع خطير قائما، ومن شأن أي حادثة أن تؤدي إلى اندلا ع أعمال عنف. وعلاوة على ذلك، فإن الإقليم لا يزال يمثل منطقة أمان لتجنيد المتطرفين. ويمكن أن يكون للمحاولات الرامية إلى إخفاء هذه المسألة عواقب مكلفة لمنطقة البلقان ولكامل لأوروبا على حد سواء، خاصة مع لجوء الإرهابيين الفارين من سورية والعراق إلى هناك.

وقد باءت، بالفشل المحاولات الرامية إلى زرع نظام سياسي مكتف ذاتيا يتطلع إلى أن يكون دولة قانونية ديمقراطية. فمن

وراء واجهة المؤسسات العامة نلمح تفشي مصالح عشائرية وتناقضات ونزاعات غير محسومة وفسادا والجريمة المنظمة. وقد تم الدفع بالقوى السياسية المعتدلة إلى الانزواء، وتواجه السلطات الحالية، حيث يدير الأمور فيها المقاتلون السابقون في جيش تحرير كوسوفو، تحديات من قبل قوميين أكثر تطرفا ومن قبل الذين يدعمون إنشاء ألبانيا الكبرى. وعلى الرغم من الوعود، لم تحدث طفرة اقتصادية أو تدفقا للاستثمارات في الإقليم، ونتيجة لذلك لا تزال الحالة الاجتماعية – الاقتصادية كارثية. ومن وجهة النظر هذه، تظل كوسوفو أكبر إقليم فاشل في المنطقة.

لقد ظللنا دائما نعتقد أن الحل الوحيد لمشكلة كوسوفو هو الحل السياسي، الذي ينبغي أن يستند إلى الحوار بين بلغراد وبريشتينا، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومع ذلك، توقف حوار بروكسل بين الأطراف، الذي اضطلع فيه الاتحاد الأوروبي بدور الوسيط، للسنة الثانية على التوالي. والسبب الرئيسي لذلك هو رفض ألبان كوسوفو الوفاء بالتزاماتهم، ولا سيما تنفيذ الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات المهم بين بلغراد وبريشتينا المبرم في نيسان/أبريل ٢٠١٣، بشأن إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. ومن المدهش أن موقف الوسطاء الأوروبيين تجاه هذا الركود اتسم بالرضا على نحو غريب.

وعلى النقيض من ذلك، نلاحظ موقف بلغراد البناء، مبرهنة على رغبة في مواصلة الحوار والبحث عن سبل للتوصل إلى تسوية طويلة الأمد للعلاقات بين الصرب والألبان على أساس حل توفيقي. وللأسف ليست هناك أي استجابة جدية لتلك الدعوات حتى الآن، من قبل بريشتينا أو بروكسل. وتتزايد، في الوقت نفسه، الدلائل على الإعداد لزيادة الضغط على القادة في صربيا بغية إجبارها على الاعتراف باستقلال كوسوفو بحكم الواقع. ونحن نرى أنه إذا استخدمت المفاوضات بشأن انضمام صربيا إلى الاتحاد الأوروبي كوسيلة لزيادة الضغط، فإن ذلك سيشكك في موضوعية وحياد بروكسل كوسيط.

إن قتل أوليفر إيفانوفيتش، السياسي البارز من صرب كوسوفو، مؤخرا، أمر يثير الجزع وقد ألقى الضوء بشكل أكبر على هشاشة الحالة في الإقليم. وأيا كان المسؤول عن تلك الجريمة، فإنها تشكل ترجمة مأساوية لتدني مستوى الأمن والقانون والنظام في كوسوفو، وشدة ضعف المجتمع الصربي والافتقار إلى آليات فعالة للاستجابة لهذه التحديات. فلم يعمل على تهدئة الحالة بعض الشيء، سوى القرار الشجاع للرئيس الصربي، فوتشيتش، بالمخاطرة بزيارة كوسوفو، بهدف تقديم الدعم إلى أبناء جلدته.

غير أنه سيكون من السابق لأوانه الإيحاء بأن هذه الأزمة قد تم التعامل معها بشكل كامل. ونود أن نؤكد، على وجه الخصوص، أنه من غير المقبول استخدام الحالة الراهنة كذريعة لفرض سيطرة ألبان كوسوفو على المناطق ذات الأغلبية الصربية في المقاطعة. ونحن نؤيد دعوات بلغراد إلى إجراء تحقيق كامل في مقتل إيفانوفيتش من قبل الكيانات الدولية في كوسوفو وإلى إعطاء السلطات الصربية المختصة فرصة المشاركة كذلك، ولا سيما بالنظر إلى أن إمكانية وجود شرطة صربية في المقاطعة منصوص عليه صراحة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحن نرى أن مسؤولية خاصة تقع على عاتق بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي اضطلعت في السنوات الأخيرة بدور رئيسي في صون القانون والنظام، غير أنها الآن تسلم المسؤولية لشرطة كوسوفو، التي تقول أن المسألة تقع ضمن مسؤوليتها.

ويتساءل المرء، من يقرر نقل تلك المهام إلى شرطة كوسوفو، إن لم تكن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو؟ وعلى أي أساس، ووفقا لأي قانون تم فعل ذلك، مع مراعاة أن ما هو على المحك هو سلطات مخولة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، عملا بقرار من مجلس

الأمن؟ ومن الذي تحقق من قدرة قوات أمن ألبان كوسوفو على التحقيق بموضوعية في الجرائم المرتكبة ضد الصرب؟ وهل بريشتينا مهتمة فعلا بفعل ذلك بأي شكل من الأشكال؟ إن رفضها تقديم أي من الأدلة التي طلبتها بلغراد يشير إلى عكس ذلك، بما في ذلك إمكانية محاولة إخفاء شيء ما. ويجب بذل جهود فورية لتصحيح هذه الأخطاء من أجل كفالة تحقيقات فعالة وشاملة ونزيهة قدر الإمكان، وتحديد الأشخاص الذين خططوا لعملية القتل ونفذوها.

إن عدم فعالية قوة الأمن الدولية في كوسوفو أمر مذهل، إذ أنها تشكل الوجود الأمني الدولي في البلد، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وبصراحة، فإن التقارير الناقصة المقدمة إلى الأمانة العامة لا تعطينا صورة واضحة عن أنشطة قوة الأمن الدولية في كوسوفو.

ولا يمكننا أن نتجاهل مسألة التحقيق في جرائم ارتكبها جيش تحرير كوسوفو. وما زال من غير الواضح متى سيبدأ عمل الدوائر المتخصصة المنشأة تحت قيادة الاتحاد الأوروبي في لاهاي أو إن كانت ستوجه أي لوائح اتهام محددة. وحقيقة أن أنشطة المحكمة تعتمد على أهواء أعضاء برلمان كوسوفو، ومن بينهم عدد من المقاتلين السابقين، لا توحي بتفاؤل كبير. وهناك قدر كبير من الأدلة الإضافية على الحالة الراهنة المؤسفة في الإقليم، وبعضها مبين في تقرير الأمين العام (S/2018/76). وتشمل انخفاضا في عودة اللاجئين واستمرارا للهجمات على منازل وممتلكات صرب كوسوفو وحرقها عمدا، وما تعرضت له ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية من أضرار مادية وتخريب وهجمات. هذه هي التركة المخزية التي خلفتها ١٠ سنوات من استقلال كوسوفو.

وبقيادة الأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي رصده للحالة عن كثب ويعمل بنشاط على تعزيز صون الاستقرار والأمن في الإقليم. وفي ضوء كل هذا ونظرا للحالة الراهنة، نعتقد أنه سيكون من غير الملائم تماما إثارة مسألة تغيير شكل وتواتر الإحاطات الإعلامية التي تقدمها الأمانة العامة إلى المجلس بشأن كوسوفو.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية اليوم. وأود أيضا أن أشكر وزير الخارجية تاديتش والسفيرة شيتاكو على بيانيهما.

وكما أشارت السفيرة تشيتاكو، يوافق هذا الشهر مرور ١٠ سنوات على إعلان استقلال كوسوفو. خلال ذلك العقد، أحرز تقدم كبير في توطيد السلام والديمقراطية في كوسوفو. بيد أن الحاجة تقوم إلى بذل المزيد من الجهود على طريق التقدم. إننا نشعر بالقلق إزاء المحاولات الأخيرة الرامية إلى تقويض الدوائر المتخصصة ومكتب المدعي العام المتخصص. وسيكون من الأهمية بمكان كفالة احترام القيادة السياسية في كوسوفو لالتزاماتها السابقة في ذلك الصدد.

وشأننا شأن الآخرين، ندين بشدة اغتيال أوليفر إيفانوفيتش. ومن الأهمية بمكان أن تأخذ التحقيقات الجارية مجراها. ولكن، وبالرغم من مواجهة كوسوفو للتحديات الأخيرة، فإن تطلعاتها في الاتحاد الأوروبي واضحة. ولا بد من اتخاذ خطوات لا رجعة فيها، ويجب على الحكومة أن تستأنف أعمال الإصلاح المتفانية التي يصبو إليها شعب كوسوفو. وتحقيقا لهذه الغاية، تحتاج الحكومة إلى الشركاء من مختلف الانتماءات السياسية، ونشجع جميع الجهات الفاعلة السياسية على الانخراط في حوار بناء يمكن من تنفيذ الإصلاحات الضرورية على وجه السرعة.

ولن ينقذ مستقبل كوسوفو سوى شجاعة والتزام القيادة في بريشتينا وبلغراد. ونرحب بالخطوات المتخذة لبث روح جديدة في الحوار بين بلغراد وبريشتينا الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، ونشجع الجانبين على المشاركة الكاملة والوفاء بأجزائهما من

جميع الاتفاقات المبرمة. وعلاقات حسن الجوار حيوية لاستقرار وازدهار غرب البلقان، ونجاح الحوار ستكون له أيضا آثار إيجابية على المنطقة برمتها. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري ألا تعرقل مسألة الوضع النهائي عملية تنفيذ المنظور الأوروبي لكوسوفو أو عضويتها في المنظمات الدولية.

وكما أبرز الممثل الخاص للأمين العام وزملائي من الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم، فقد اعتمدت المفوضية الأوروبية أمس استراتيجيتها لتطلعات توسيع العضوية الموثوقة لمشاركة الاتحاد الأوروبي مع بلدان غرب البلقان. وتؤكد الاستراتيجية مجددا موقع كوسوفو في أوروبا وتطلعاتها في الاتحاد الأوروبي. وتسلم بأن التحديات التي تواجهها كوسوفو فيما يتعلق بسيادة القانون والعلاقات مع جيرانها وخطة الإصلاح يمكن بل يجب أن تعالج في إطار عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

وأخيرا، بعد مرور ما يقرب من عقدين على إنشاء البعثة، من الواضح أنها قدمت إسهاما قيما في كوسوفو، ولكن، استشرافا للمستقبل، يحدونا الأمل في أن يتمكن المجلس من النظر في احتمال إمكانية مواصلة تقليص حجم البعثة وهيكلها ومهامها، فضلا عن إمكانية تعديل فترة تقديم التقارير الإعلامية والإحاطات الإعلامية من ثلاثة إلى ستة أشهر.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص تانين على إحاطته الإعلامية وعلى تقرير الأمين العام (S/2018/76).

وكما ذكرت السفيرة تشيتاكو، يوافق هذا الشهر مرور ١٠ سنوات منذ أصبحت كوسوفو دولة ذات سيادة. فلنفكر مليا في التقدم الذي تم إحرازه في هذا الوقت. لقد شارك شعب كوسوفو في ثلاثة انتخابات برلمانية منذ إعلان الاستقلال في عام ٢٠٠٨، فضلا عن انتخابات لرؤساء البلديات والانتخابات البلدية في كافة أنحاء البلد. وقد أثبتت كوسوفو أيضا نموا اقتصاديا قويا، وهي الآن من بين أعلى ١٠ بلدان من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية، وفقا لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٨ المعنون ”التعامل التجاري“، وقفزت من المركز الستين إلى الأربعين في تصنيف التقرير المتعلق بسهولة ممارسة الأعمال التجارية. والإجراءات المتخذة مؤخرا من أجل الإدماج التام للسلطة القضائية في كوسوفو في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي تؤكد التزاما حقيقيا بالتقدم والاستقرار.

وليس هذا هو البلد نفسه الذي كان قائما قبل ١٠ أعوام حينما أُنشئت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لأول مرة. وهذا لا يعني أن كوسوفو خالية من التحديات. إن بناء الديمقراطية يستغرق زمنا. والانتخابات المحلية التنافسية حقا في معظم البلديات في كوسوفو كانت بادرة طيبة للمنافسة الديمقراطية السليمة، وبالرغم من أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء الادعاءات المتعلقة بالترهيب في بلديات صرب كوسوفو. ونرحب أيضا ببيان الرئيس هاشم ثاتشي العلني في ١ شباط/فبراير بأن الدوائر المتخصصة في كوسوفو لا يمكن ولن يجري إلغاؤها. ونأمل في أن نرى إلغاء المبادرة رسميا من برلمان كوسوفو في الأيام القادمة، بما يكفل استمرار عمل الدوائر الهام للحفاظ على العدالة وسيادة القانون. وما زلنا نحث سلطات كوسوفو على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة بسرعة لحل مسألة اغتيال أوليفر إيفانوفيتش، التي أدت إلى تأجيج التوترات المحلية في شمال ميتروفيتشا. بيد أن تلك الشواغل ينبغي ألا تنتقص من التقدم الذي أحرزته كوسوفو.

ويمكن لكوسوفو أن تواصل الاستفادة من التقدم الذي أحرزته بالانتقال من مؤسسات البعثة إلى مؤسسات كوسوفو أو المنظمات الدولية الأخرى. ولئن كنا نقدر سنوات عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فقد حان الوقت لبعثة أصغر حجما وأكثر فعالية تركز على الأولويات المحددة بصورة أكثر إحكاما وتأخذ في الاعتبار التقدم الذي أحرزته كوسوفو في السنوات العشرة الماضية. والتحديات التي تواجهها كوسوفو

الآن أقل بكثير من تلك التي كانت تواجهها الدولة الناشئة، حينما وصلت البعثة لأول مرة، ولا تتطلب بعثة للأمم المتحدة بهذا الحجم. وعلاوة على ذلك، سيدي الرئيس، في المناقشة المفتوحة التي عقدها المجلس أمس (انظر S/PV.8175) التي توليتم فيها الرئاسة، دعت المملكة المتحدة إلى مجلس الأمن يركز على التحديات الراهنة والمقبلة. وفي ظل التحديات الملحة التي يواجهها العالم، التدقيق في التقدم الجيد الذي أحرزته كوسوفو في هذه الجلسات كل ثلاثة أشهر ببساطة لا يمثل استخداما جيدا لوقت المجلس.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد الموقف الثابت للمملكة المتحدة بأن الوقت قد حان لكي يجتمع المجلس بوتيرة أقل في ما يتعلق بهذه المسألة.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر الممثل الخاص تانين على إحاطته الإعلامية. وأشكر أيضا ممثلي صربيا وكوسوفو.

ثمة دائما إمكانية لإحراز مزيد من التقدم، ولكن الأحوال في كوسوفو تغيرت بصورة ملحوظة منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في عام ١٩٩٩. وقد تغيرت إلى الأفضل. وهذا عمل ينبغي أن نفخر به، وهو عمل يجب على زعماء كوسوفو وصربيا الآن السعي إلى الاستفادة منه. وكما يعلم زملائي، فإن إصلاح عمليات حفظ السلام يشكل أحد المحاور التي أركز عليها في عملي في مجلس الأمن. ومن الأمور الأساسية في خطة الإصلاح هذه دعم إيجاد حلول سياسية على أرض الواقع، تشمل الأطراف ذاتها. ودون الدعم السياسي من قبل مختلف الأطراف، لا يمكن إحراز تقدم حقيقي. وقد انتهى بنا الحال إلى إحلال سلام مصطنع ومدعوم، مفروض من الخارج. ولكن ما نريده هو السلام الحقيقي، الذي يحققه الناس الذين يجب عليهم تعزيزه والحفاظ عليها. وبينما تقترب كوسوفو من الذكرى السنوية العاشرة لاستقلالها، نعتقد أن الفرصة سانحة لإحلال هذا السلام الحقيقي. فشعب كوسوفو يعكف على إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي.

وفي العام الماضي، شُكلت حكومة جديدة عقب انتخابات ديمقراطية وحرة ونزيهة وسلمية. ويستمر تعزيز نظام ديمقراطي فاعل ومتعدد الأعراق في كوسوفو – وهو نظام يحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان للجميع. وتمثل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو جزءا هاما من ذلك الإنجاز، ولكن حان الوقت الآن للقادة في كوسوفو وصربيا لتولي المسؤولية عن مستقبلهم بأنفسهم. ويجب على قادة البلدين العمل معا للتوصل إلى اتفاق بشأن تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا في أقرب وقت ممكن. وقد أُنجزت أعمال كثيرة، ولكن هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم بشأن القضايا الحاسمة، مثل إنهاء الفساد وتعزيز سيادة القانون، وإرساء الأسس اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي. وبالنسبة لكوسوفو وصربيا، فإن التطبيع يمثل اقتراحا مربحا للطرفين. فالدولتان ستستفيدان من توسيع الروابط بينهما ومع الجماعة الأوروبية عموما.

وتيسيرا لذلك، تعيد الولايات المتحدة تأكيد دعمها لحوار بروكسل. ونحن نقدر ونشكر الاتحاد الأوروبي على دوره القيادي في هذا الجهد. فقد ساعد دعمه وتوجيهه في تهيئة الفرصة للجانبين لإحراز تقدم نحو التطبيع والسلام الدائم. ونحث قادة كوسوفو وصربيا بأقوى العبارات على اغتنام هذه الفرصة. والشهور المقبلة ستكون حاسمة. والساحة مهيأة. والفوائد جلية. وكل ما يلزم هو الإرادة السياسية للعمل معا من أجل إحلال سلام عادل ودائم بين كوسوفو وصربيا.

وسيتمثل مؤشر جيد على ما إذا كان بوسع كوسوفو وصربيا العمل معا لتطبيع العلاقات في كيفية رد الدولتين على مقتل أوليفر إيفانوفيتش، وهو سياسي من صرب كوسوفو، في الشهر الماضي. وقد أدانت الولايات المتحدة جريمة القتل تلك بأشد العبارات. وعرضنا دعمنا لإجراء تحقيق كامل ونزيه بمعرفة

الشرطة والمؤسسات القضائية في كوسوفو. وسيراقب العالم ليرى ما إذا كان التحقيق سيسفر عن محاسبة المسؤولين عن ذلك. ونحن على ثقة بأن مؤسسات كوسوفو قادرة على معالجة تلك الجريمة بمهنية ونزاهة ومحاسبة المسؤولين عنها دون تدخل خارجي. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن الخطاب الخطير في هذه الفترة الحساسة.

تتمثل ركيزة أخرى من ركائز خطتنا لإصلاح حفظ السلام في معرفة ملامح النجاح، وفي وضع البلدان على طريق العمل بصورة مستقلة عن بعثة حفظ السلام، بمجرد تحقيق النجاح. ونعتقد أننا حققنا هذا القدر من النجاح في ما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. وقد آن الأوان منذ وقت طويل لإنهاء البعثة، حفاظا على الموارد الشحيحة للأمم المتحدة. ومن الضروري إجراء تغييرات كبيرة في دور الأمم المتحدة في كوسوفو. وأحث المجلس على ألا يضيع وقتا وأن يشرع في إجراء هذه التغييرات.

أخيرا، ما زلنا نؤيد بقوة عضوية كوسوفو في جميع المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. لقد تغير الكثير خلال السنوات الـ١٩ التي انقضت منذ أن أذن المجلس بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. وحان الوقت لأن يقوم قادة كوسوفو وصربيا بما لا يمكن للبعثة القيام به وما لم يكن مطلقا الغرض من إنشائها، ألا وهو: الشروع بصورة مستقلة وتعاونية في بناء مستقبل من الأمن المتبادل والرخاء والسلام لجميع شعوب المنطقة.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر السفير تانين، فضلا عن معاونيه، على عملهم المتمثل في التقرير المفصل (S/2018/76) والإحاطة. وأود أن أعبر عن سعادتي الشخصية الكبيرة أيضا برؤية السفير تانين شخصيا اليوم.

ونرحب بالتعاون الوثيق بين السفير تانين والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية موغيريني، بالنظر إلى الدور الهام للاتحاد الأوروبي في كوسوفو. وسأركز اليوم على ثلاث نقاط: أولا، كوسوفو في مجلس الأمن؛ وثانيا، سيادة القانون؛ وثالثا، المساءلة.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، بشأن كوسوفو في مجلس الأمن، نرى أن الحالة في كوسوفو اليوم تسمح بتقليل تواتر مناقشاتنا في المجلس بعقدها كل ستة أشهر بدلا من ثلاثة. ونؤيد أيضا تغيير شكل مناقشاتنا لتصبح في صورة مشاورات. وعلاوة على ذلك، فإننا ندعو بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى التركيز على مهامها الأساسية ونتطلع إلى معرفة الخيارات المستقبلية بشأن تقليص حجمها.

ويقودني هذا إلى النقطة الثانية، وهي سيادة القانون. إننا ندين بأشد العبارات، كما فعل آخرون اليوم، مقتل السيد إيفانوفيتش مؤخرا. ومن المهم للغاية العثور على مرتكبي هذه الجريمة وإقامة العدل. فسيادة القانون أمر مهم للأفراد كي يشعروا بأن صفحة الماضي قد طويت، ولكنها ذات أهمية أوسع نطاقا أيضا للمجتمع ككل.

وهذا يقودني إلى النقطة الثالثة، بشأن المساءلة. إن المساءلة خطوة هامة على الطريق إلى المصالحة في مجتمع كوسوفو. وللحفاظ على التقدم الذي أحرزته كوسوفو، يجب أن تقترن قدراتها القضائية بإرادة سياسية صادقة لحماية وتعزيز سيادة القانون. وفي ضوء ذلك، فإن الخطوات المتخذة مؤخرا لتقويض سلطة الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء الخاص في كوسوفو والأساس القانوني لهما تدعو إلى القلق. ونشجع القادة السياسيين في كوسوفو على العمل بما يتماشى تماما مع الالتزامات التي تعهدوا بها.

في الختام، فإن كوسوفو تسير على مسار إيجابي، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لضمان المساءلة عن جرائم الماضي. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أشير إلى بيانات زملائي الأوروبيين بخصوص البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد

الأوروبي أمس. إن مملكة هولندا تشعر بالثقة في مستقبل كوسوفو، ونحن ندعو جميع الأطراف المعنية إلى بناء الثقة ومواصلة الحوار السلمي وإلى التنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها.

السيد تانو – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الممتازة بشأن الحالة في كوسوفو، وأعرب له عن تأييد بلدي للعمل الذي يقوم من أجل تحقيق المصالحة بين مختلف الطوائف هناك، من صرب وكوسوفيين.

بينما تقترب الذكرى السنوية العاشرة لاستقلال كوسوفو، يسعدنا أن نلاحظ إحراز تقدم كبير في مجالات مختلفة في البلد. وكوت ديفوار، التي اعترفت بكوسوفو بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ترحب بحماس بالتقدم الكبير المحرز في ذلك البلد. ومنذ عام ١٩٩٩، وبفضل دعم المجتمع الدولي، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة، خطت كوسوفو خطوات هائلة في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل الذي يضطلع به موظفو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوات منظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو. ويرحب بلدي أيضا بالالتزام المستمر لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بصون المؤسسات الديمقراطية المتعددة الأعراق والتي تتسم بالشفافية في ذلك البلد – وهو جهد يرجع إلى عام ٢٠٠٨.

وأود الآن أن أركز على التقدم المحرز على الجبهة السياسية وأسلط الضوء على النجاح في إجراء الانتخابات البلدية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الذي أثبت وجود دعامة ديمقراطية في البلد ونضج مؤسساته. وعلاوة على ذلك، فإن المشاركة الواسعة لطوائف صرب كوسوفو في الانتخابات أمر يدعو للتفاؤل الكبير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التنفيذ الشامل للاتفاق المتعلق بالمحاكم الخاصة بكوسوفو الشمالية، الذي أبرمه الطرفان في شباط/فبراير ٢٠١٥ ،١٠، دليل على اعتراف السلطات الكوسوفية بالطابع المتعدد الأعراق للبلد ورغبتها في توطيد سيادة القانون. وعلى الصعيد المؤسسي، ترحب كوت ديفوار بتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بحرية التنقل. ويأمل بلدي بإخلاص أن تقوم جمعية كوسوفو على نهائي بسن مشروع القانون المتعلق بحرية الدين لديها، بهدف ضمان حرية الطائفة الصربية في كوسوفو.

وعلى الرغم من تفاؤل وفد بلدي بشأن الحالة السياسية في كوسوفو، لا نزال نشعر بالجزع إزاء قتل السيد أوليفر إيفانوفيتش، زعيم المبادرة المدنية ”صربيا، الديمقراطية، والعدالة“، في ١٦ كانون الثاني/يناير. وغني عن البيان أن هذه الجرائم السياسية إن استمرت، سوف تهدد بشكل خطير استقرار البلد والوحدة القبلية. يجب على المجلس أن يتخذ كل التدابير المناسبة لضمان أن مرتكبي الجريمة هم الذين يلقى القبض عليهم ومحاكمتهم وإدانتهم إن ثبتت التهم الموجهة إليهم.

كما ندعو إلى التفعيل السريع لرابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، مما سيسهم بلا شك في تهدئة المناخ الاجتماعي – السياسي إلى حد كبير والتخفيف من حدة التوترات. ونحث حكومة وبرلمان كوسوفو على الوفاء بالتزاماتهما فيما يتعلق بالدوائر المتخصصة في كوسوفو ومكتب مكتب الادعاء المتخصص. وندعوهما إلى احترام الاتفاق الموقع مع الجبل الأسود في عام ٢٠١٥ بشأن ترسيم الحدود المشتركة للبلدين. ويرى وفد بلدي أن هذه الالتزامات لا يمكن فصلها عن تلك التي تعهدت بها حكومة كوسوفو في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ فيما يتعلق بتنفيذ خطة الإصلاح الأوروبي لديها.

وفي الختام، نأمل أن الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت في العام الماضي بين السلطات السياسية لبريشتينا وبلغراد، تحت رعاية الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، السيدة فيديريكا موغيريني، ستستمر هذا العام مرة أخرى من أجل تحقيق

المصالحة والتسوية النهائية لقضية كوسوفو. وقد أسهمت هذه الاجتماعات، اقترانا بجهود بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، في التقدم الكبير الذي أُحرز في مجالات حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية بين الطوائف في كوسوفو.

وأخيرا، وكما كان ينبغي لي أن أقول في البداية، فإن وفد بلدي يود أيضا أن يشكر السيد داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسيدة تشيتاكو، سفيرة كوسوفو في الولايات المتحدة، على إحاطتيهما الإعلاميتين، اللتين مكنتانا من فهم حقيقة الحالة في كوسوفو.

السيد إنتشاوستي خوردان (بوليفيا) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد زاهر تانين، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. كما نشكر السيد إيفيتسا داتشيتش، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسفيرة فلورا تشيتاكو على بيانيهما اليوم.

إن آخر تقرير (S/2018/76) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يظهر المشاكل التي تنشأ عن الآثار التاريخية لنزاع ما زال كامنا. وبالتالي، فإن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ما زال منطبقا تماما، وإشراف المجتمع الدولي ما زال ضروريا. ومن هذا المنطلق، تدعو بوليفيا مرة أخرى إلى الامتثال للقرار، بما في ذلك الاحترام الكامل لسيادة جمهورية صربيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها. وأي محاولة لتحويل قوات الأمن في كوسوفو إلى قوة مسلحة ستتعارض، بالتالي، مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي ينص على إنشاء قوة استنادا إلى ولاية صادرة عن المجلس. كما تشعر بوليفيا بالقلق إزاء محاولة إصدار قانون يلغي الدوائر المتخصصة في كوسوفو. ونرى أن سيادة القانون وتطبيقه بصورة محايدة يكتسيان أهمية بالغة في مكافحة الإفلات من العقاب. والمسؤولون عن ارتكاب جرائم الحرب يجب أن يحاسبوا على أفعالهم، بغض النظر عن هويتهم أو منشئهم. ونؤكد على أن الضحايا يستحقون إحقاق العدالة.

كما ندين اغتيال الزعيم السياسي أوليفر إيفانوفيتش. ونود أن نسلط الضوء على كلمات السيد تانين عندما قال إن هذا العمل يثير الشواغل بشأن إمكانية وقوع موجة جديدة من عدم الاستقرار السياسي. ونحن على ثقة بأن السلطات والوكالات الدولية في الميدان ستعمل بسرعة لإلقاء القبض على المسؤولين عن ذلك. وندعو القادة السياسيين إلى التعاون وتفادي تصعيد التوترات.

وتعتقد بوليفيا أنه من المهم ضمان أن يفي الطرفان بما تعهدا به من التزامات أثناء المفاوضات التي يرعاها الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، فإننا نحثهما على العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي عن طريق الحوار، تمشيا مع الالتزام بالتفاوض وفقا للقانون الدولي. وفي هذا الصدد، دعت بوليفيا الطرفين في مناسبات عديدة إلى الامتثال لأحكام اتفاق بروكسل، الذي تم التوصل إليه قبل أكثر من أربع سنوات. وللأسف، فإن إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، لم يتحقق بعد. وتنفيذه هو مفتاح ضمان الأمن وحقوق الإنسان للصرب في كوسوفو وميتوهيا، وأمر أساسي لتحقيق تسوية سلمية في الأجل الطويل. ونأمل أن يشير التقرير المقبل إلى إحراز التقدم في هذا المجال.

ونقدر جهود الاتحاد الأوروبي والوساطة التي تقوم بها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بغية المضي قدما في تنفيذ الاتفاقات القائمة. وفي هذا الصدد، ندعو الطرفين إلى تحديد المواعيد لبدء جولة من الحوار الفني. ونعتقد أن هذه الجولات من المفاوضات مثالية لبناء الثقة المتبادلة بين الطرفين. ونلاحظ أيضا الجهود التي يبذلها الطرفان للانتهاء من تنفيذ الاتفاق المتعلق بالجهاز القضائي في كوسوفو الشمالية.

وبوليفيا تقدر العمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وفقا لولايتها. ونحن نشجعها على مواصلة العمل على بناء الثقة بين الطرفين، واستخدام مساعيها الحميدة من أجل تخفيف حدة التوترات، واستخدام الوسائل

السلمية للبحث عن حلول توافقية وتعزيز الحوار السياسي واحترام حقوق الإنسان، بهدف صون السلام على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. ونثني على عملها المستمر من خلال جهودها المشتركة مع السلطات البلدية وممثلي إقليم كوسوفو لحماية حقوق الطوائف، وتعزيز المصالحة فيما بين الطوائف والتعاون فيما بين الجماعات العرقية، وتيسير عودة الأشخاص المشردين داخليا، وتسليط الضوء على أهمية المساواة بين الجنسين، وتقديم خدمات التصديق على الوثائق.

وإننا نردد الشواغل التي أعرب عنها المجتمع الدولي فيما يتعلق بولاية لجنة الحقيقة والمصالحة المزمع إنشاؤها من قبل سلطات كوسوفو. ونعتقد أنها ينبغي أن تكون شاملة وأن تلبي المعايير الدنيا التي تحتاجها لكي تؤدي وظائفها.

وأخيرا، ندعو المجتمع الدولي إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لتنفيذ مشاريع المساعدة المجتمعية لصالح طوائف أقليات الغجر والمصريين والأشكالي.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الإحاطة الفصلية الزاخرة بالمعلومات، ونعرب عن امتناننا للعرض الشامل الذي قدمه السيد ظاهر تانين عن الحالة في كوسوفو وأنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأحطنا علما بالبيانات التي أدلى بها والمعلومات التي قدمها نائب رئيس وزراء صربيا، السيد إيفيكا داتشيتش، والسيدة فلورا تشيتاكو.

تسلم بيرو بالتقدم المحرز في بناء الاستقرار والتنمية الاقتصادية في كوسوفو، الأمر الذي يعكس التزام الطرفين بعملية يدعمها المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن. وفي هذا السياق، نؤيد استئناف الحوار بين بلغراد وبريشتينا، بتيسير من الاتحاد الأوروبي، فضلا عن تنفيذ اتفاقات بروكسل. ونعتقد أنه ينبغي للطرفين مواصلة إحراز تقدم في هذا الصدد لصالح الشعبين المعنيين ومنطقة البلقان.

كما نشجع زيادة مشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية، ولا سيما بالنظر إلى النتائج النهائية للانتخابات البلدية الأخيرة. وشأننا شأن الآخرين، فإننا نشجب وندين اغتيال الزعيم الصربي أوليفر إيفانوفيتش مؤخرا. ونرى أنه من الضروري تحديد المسؤولين عنه وتقديمهم إلى العدالة، وكفالة أمن الفئات الضعيفة في الجزء الشمالي من إقليم كوسوفو.

نحن نشعر بالقلق إزاء التقارير المتعلقة بإساءة المعاملة والاحتجاز التعسفي من جانب شرطة كوسوفو. يجب مواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى الحفاظ على حقوق الأقليات والأشخاص المشردين داخليا، ونأمل أن يتم قريبا إنشاء جماعة/ رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية، وفقا لما اتفق عليه في عام ٢٠١٣. ونرى أنه من الحيوي أن يكون هناك تعاون كامل بين سلطات كوسوفو والدوائر المتخصصة في لاهاي المسؤولة عن الفظائع التي ارتكبها أعضاء سابقون في جيش تحرير كوسوفو. لا يمكن قبول الإفلات من العقاب على هذه الجرائم.

ونعتقد أنه من المهم إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة. إن المصالحة بين الطوائف التي تقوم على أساس الاحترام الكامل للهويات والعادات المختلفة عنصر رئيسي للتماسك الداخلي والتنوع والثراء الثقافي. كما نشيد بالمبادرات التي يجري إعدادها بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإدراج منظور جنساني في مختلف جوانب عملية كوسوفو.

ويود وفدي أن يسلط الضوء على الدور الذي تقوم به البعثة وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونعتقد أنه يجب مواصلة دعم الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات المستمرة لتنفيذ جوانب رئيسية من اتفاق بروكسل. مع ذلك، طالما ظلت الحالة مستقرة وتواصل إحراز تقدم في مجال بناء السلام المستدام في كوسوفو، يجب أن يكفل المجلس في الوقت المناسب، عندما تسمح الظروف، إجراء انتقال منظم من البعثة إلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في البلد.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الكويت.

أود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد ظاهر تانين، على إحاطته الوافية للمجلس حول التقرير الخاص بأنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2018/76). تؤكد دولة الكويت على دعمها الكامل للممثل الخاص في اضطلاعه بمهامه، ونثمن الدور الحيوي للأمم المتحدة طيلة الفترة الماضية لمساعدة كوسوفو على بناء مؤسساتها، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). كما أرحب بمعالي السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، والسفيرة فلورا تشيتاكو، وأشكرهما على بيانيهما.

إن التطورات التي تشهدها كوسوفو على الأصعدة الأمنية والسياسية، تؤثر دون شك بشكل مباشر على الأمن والاستقرار الإقليميين. ومن هذا المنطلق، فإن دولة الكويت تشيد بالخطوات التي اتخذتها كوسوفو لتحقيق تقدم أسرع وأكثر اتساقا في تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات الأوروبية، والتزامها الكامل بتنفيذ كل ما يترتب عليها من التزامات في إطار جدول الأعمال المتفق عليه. وترحب الكويت بالانتخابات البلدية الحرة والنزيهة التي عقدت في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، والتي تعتبر ثاني انتخابات محلية تجرى في جميع أنحاء كوسوفو منذ توقيع الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

ونثمن دور القادة السياسيين لضبط النفس في أعقاب مقتل السيد أوليفر إيفانوفيتش، والتزام كل من بريشتينا وبلغراد بالتعاون من أجل تجنب تأجيج التوترات السياسية.

ومن ناحية أخرى، فإننا نعرب عن قلقنا إزاء ما أشار إليه التقرير من تحديات لا تزال تواجه الحوار بين بريشتينا وبلغراد. وتؤكد الكويت على أن الحوار الرفيع المستوى بين الجانبين، الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، لا يزال الإطار الأنسب لتسوية جميع المسائل العالقة بينهما، سعيا للتوصل إلى حلول توافقية عادلة ومستدامة. كما نعرب عن القلق إزاء ما أقدم عليه بعض أعضاء برلمان كوسوفو لإلغاء القانون المعني بدعم عمل الدوائر المتخصصة ومكتب المدعي العام، الأمر الذي من شأنه أن يقوض مصداقية المؤسسة. كما ندعو كافة الأطراف في كوسوفو إلى مواصلة إبداء التزامها الكامل بالعدالة وسيادة القانون.

وفي الختام، نؤكد على أهمية استمرار المجتمع الدولي في بذل الجهود لحث بريشتينا وبلغراد على تجاوز خلافاتهما والتوصل إلى حلول توافقية وعادلة ومستدامة تلقى قبول الطرفين وترسي أسس السلم والاستقرار في المنطقة، ومواصلة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة تفاعلها البناء مع بريشتينا وبلغراد، وجميع الطوائف في كوسوفو لتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا توجد أي أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.